ARAB GULF PROGRAMME FOR DEVELOPMENT - AGFUND
برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند
AGFUND

كوثر
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

المساواة بين الجنسين في أجندة 2030

دليل المناصرة

المساواة بين الجنسين في أجندة 2030

دليـــل المنـــاصرة

المساواة بين الجنسين في أجندة 2030

دليـــل المنـــاصرة

صـــادر عـــن
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث- كوثر

النسخة الصادرة سنة 2021

I S B N
978 - 9973 - 837 - 82 - 0

جميع الحقوق محفوظة
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث- كوثر

العنـــوان
ص.ب 105 حي الخضراء - تونس
الجمهورية التونسية

الهـــاتف : 511 790 71 216 +
الفاكس : 002 780 71 216 +
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org
http://www.cawtarclearinghouse.org

فريـــق العمـــل

- المديرة التنفيذية : د. سكينـة بـوراوي
- منسـقة الدليـل : اعتـــدال مجبـــري
- إنجـــاز الدليـــل : محمد عماد الزواري
- المتـــابعـــة : هيـــام قعلـــول

المساواة بين الجنسين
في أجنـــدة 2030
دليـــل المنـــاصـــرة

كلمـــة المديـــرة التنفيذيـــة لمركـــز كوثـــر 08
تقديـــــم 10
ا. الأهـــداف والمنهجيـــة 11
1. أهـــداف الدليـــل 11
2. المنهجيـــة 11
اا. مدخـــل نظـــري : المساواة بين الجنسين والمجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة 12
1. المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 12
2. أدوار المجتمع المدني في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 16

الباب الأول المناصرة من أجل إدماج مساواة النوع الاجتماعي في استجابة الدولة والتزامها بتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 : الإطار النظري 20
ا. المنـــاصرة : استراتيجية للتأثير على القرارات والسياسات والقوانين والتدخلات لمواجهة انعدام العدالة والمساواة 20
1. تعريـــف المنـــاصرة 22
2. ماذا يميـــز المنـــاصرة عـــن التدخـــلات الأخـــرى التـــي يقـــوم بها المجتمـــع المدنـــي 24
اا. مميـــزات المنـــاصرة الفعـــالة 25

الباب الثاني منـاصرة إدمـاج المسـاواة بين الجنسيـن فـي تنفيـذ الدول للالتزاماتهـا بمقتضـى أجنـدة 2030 : تخطيـط مســارات المنـــاصرة 30

مقدّمـــة 30
ا. مرحلـــة الإعـــداد 31
1. الخطوة 1 : تحديـــد الفجـــوات الحقوقيـــة على مستـــوى أصحـــاب الحقـــوق 31
2. الخطوة 2 : تحديد الفجوات على مستوى استجابة أصحاب الواجب 38

3. الخطوة 3 : تحديد موضوع المناصرة ومستواها 42
4. الخطوة 4 : تحديد الفاعلين والمؤسسات ذات العلاقة بموضوع المناصرة على مستوى القرار والتأثير 46

II. مرحلـــة التخطيـــط 48
1. الخطوة 5 : رسم مسار التغيير لحملة المناصرة وتبويب الأولويات 48
2. الخطوة 6 : اختيار الاستراتيجيات والتكتيكات والأدوات 52
3. الخطوة 7 : بناء الرسائل الخصوصية 57
4. الخطوة 8 : وضع الخطة التنفيذية للحملات 59

III. مرحلـــة التنفيـــذ والمتـــابعة 66
1. الخطوة 9 : تنفيذ الحملات 66
2. الخطوة 10 : متابعة الحملات وتقييمها 67

الملاحـــق
الملحق 1 : إشراك البرلمانات في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة 68
الملحق 2 : ورقات السياسات أو موجز السياسات 71

المصـادر والبيليوغرافيـــا 76

كلمــة المديــرة التنفيذيــة لمركــز كوثــر

فاجأت جائحة كوفيد 19 العالم بأسره وبدا التأقلم معها صعبا للغاية على مستوى الدول الكبرى والصغرى على حد سواء مع تفاوت في مجالات عديدة... وتحولت أنظار العالم إلى المستشفيات والمخابر أكثر من أي وقت مضى، ومن بعدها مجالات أخرى كالتعليم والقطاع الهيكل منه وغير الهيكل وكل مظاهر الحياة اليومية للناس.

ولعل العالم بأسره، وخاصة النامي منه سيؤرخ من هنا فصاعدا، استنادا إلى فترة ما قبل الجائحة وما بعدها. ومؤشرات ذلك عديدة، فقد أوردت الأمم المتحدة إحصاءات تفيد بأنها «أوجدت أكبر انقطاع في نظم التعليم في التاريخ، وهو ما تضرر منه نحو 6.1 بليون من طالبي العلم في أكثر من 190 بلدا وفي جميع القارات وأثرت عمليات إغلاق المدارس وغيرها من أماكن التعلم على 94 في المائة من الطلاب في العالم، وهي نسبة ترتفع لتصل إلى 99 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا» [1]، والمنطقة العربية من ضمنها.

وإذا ما تفحصنا إحصاءات المجالات الأخرى، نرى أن العراقيل والتحديات التي تواجهها الحكومات والمجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 هي أكثر بكثير، وكذا تداعياتها، من تلك التي واجهتها الأجندات والقمم التنموية الأخرى، وهو ما حدا بالأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى التصريح بأنه «مع استمرار أزمة كوفيد19- غير المسبوقة، وما أحدثته من فوضى في جميع أنحاء العالم، زادت من معاناة أكثر الناس ضعفا، مشيرا إلى أن مهمة القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة باتت أكثر صعوبة وإلحاحا وضرورة»[2]. ويستقيم ذلك أكثر في المنطقة العربية لجهة تعديل الفجوات والتمييز بين كل الجهات والفئات وخاصة بين النساء والرجال الذي أثبت تقرير كوثر لتنمية المرأة العربية السابع حول «المساواة بين الجنسين في أجندة التنمية 2030» أن المساواة بين الجنسين هي معيار نجاح أجندة التنمية 2030 ومحددا للتقدم في إنجازها. فالأجندة ليست مجرد أهداف بمقاصد، وإنما فلسفة قائمة على تحسين معيش الناس وحماية الكوكب وتحقيق الازدهار والسلم والشراكة، وهو ما يتناغم والأبعاد الخمسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية والثقافية التي كان للمنطقة

1. موجز سياساتي، التعليم أثناء جائحة كوفيد 19، الأمم المتحدة، آب-أغسطس 2020 - https://news.un.org/ar/story/2020/08/1059212
2. مسؤولون أمميون يشددون على ضرورة التنسيق للتغلب على كوفيد19- والحفاظ على بقاء أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح https://news.un.org/ar/story/2020/05/1055192

العربية سبق في توسيع نطاقاتها. فمن خلال تعاون بناء بين مؤسسات وعدد من منظمات المجتمع المدني العربية لاسيما مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بدعم من الأجفند وبالشراكة مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا، كان لها مساهمة نوعية في التركيز على البعد الثقافي المعرفي في أنشطتها منذ نهاية سنة 2005، حيث تم إنتاج عدد من الوثائق والتقارير والأدلة التدريبية التي تعتبر أن مفهوم التنمية يتضمن خمسة أبعاد : الاجتماعي، والاقتصادي والبيئي، والسياسي/المؤسسي، والمعرفي/الثقافي. وهو يعني أن الفاعلين التنمويين في هذه المنطقة هم في وضعية متقدمة لجهة إدراكهم أن البعد المعرفي/الثقافي أساسي في تحقيق الأهداف التنموية، كما يستندون إلى إطار مفهومي محسّن للتنمية.

كما أدرك مركز المرأة العربية ارتكازا إلى برامجه السابقة أهمية التكنولوجيا، حتى قبل الجائحة، في تجميعه الإنتاج المعرفي والتدريبي والسمعي والبصري حول قضايا المساواة والتنمية في بيت كوثر المرجعي وتأمينه عشرات الدورات التدريبية عن بعد حول الشمول المالي وفي برمجته المرأة والتكنولوجيا موضوعا لتقريره الثامن لتنمية المرأة العربية، توج فترة الجائحة بدروس للتعلم الذاتي حول المساواة بين الجنسين في أجندة 2030، وبمنصة متكاملة للتدريب الإلكتروني.

في هذا الإطار، يندرج إعداد هذا الدليل، بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «الأجفند»، حول مناصرة المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 في نسختيه الورقية والإلكترونية الذي نرجو أن يحقق الإضافة في تفعيل الأجندة عموما ومعيار محدد لنجاحها على وجه الخصوص.

د. سكينة بوراوي

المديرة التنفيذية «كوثر»

تقديـــم

يأتي هذا الدليل تتمة لرصيد معرفي قام مركز «كوثر» بإنتاجه في مرحلة أولى حول أهداف الألفية للتنمية وفي مرحلة ثانية حول أجندة التنمية المستدامة 2030 في إطار برنامجين متكاملين «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام»، بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «الأجفند»، أفضيا إلى مخرجات بحث وتدريب ومناصرة وشراكة مع مؤسسات عديدة وكذلك مع وسائل الإعلام على المستويين الوطني والإقليمي، تم من خلالها خلق ديناميكية إنتاج صلب شبكته العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد» :

- تقرير تنمية المرأة العربية السادس «المرأة العربية وأجندة 2030 في الإعلام المحلي، 2017 وهو خلاصة 6 تقارير وطنية حول المشهد الإعلامي المحلي في ستة بلدان عربية ومثلها تقارير رصد كمية ونوعية،
- تقرير تنمية المرأة العربية السابع «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام» 2019 وهو توليفي لـ5 ورقات رئيسية، علاوة على 10 ورقات علمية ودراسات حالة،
- ورش تدريب وتشبيك ومناصرة موجهة للإعلاميين والإعلاميات والمرشحات والفائزات في الانتخابات البلدية في 16 دولة عربية تمخض عنها 18 حملة توعية ومناصرة،
- دليل تطبيقي : المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام : مبادرات ميدانية وتضمن 44 مبادرة (من ضمن 60 تم تجميعها) من 17 دولة عربية ساعد في توثيقها 23 عضو من شبكة «كوثر» حول النوع الاجتماعي والتنمية «أنجد» من مؤسسات وأفراد في جمع المعطيات حولها. وتغطي المبادرات مسألة المساواة بين الجنسين في الأهداف 17 من خطة التنمية المستدامة 2030،
- منصة «كوثر» للتعلم الالكتروني الذاتي وتتضمن 9 وحدات تدريبية حول «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030» وهي التالية :

  - المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : مقدمات
  - المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : مدخل إلى مفهوم التنمية
  - المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : لماذا خطة جديدة
  - أجندة 2030 : خصائصها وأقسامها
  - المساواة بين الجنسين في أجندة 2030
  - الإعلام والمساواة بين الجنسين في أجندة 2030
  - المجتمع المدني والمساواة بين الجنسين في أجندة 2030
  - أجندة 2030 : قياس التغيير في المنطقة العربية
  - مناصرة المساواة بين الجنسين في أجندة 2030

https://e-learning.cawtar.org/

I. الأهـــداف والمنهجيـــة

1. أهـــداف الدليـــل

يتوجه الدليل إلى منظمات المجتمع المدني والنشطاء، ومجموعات المناصرة المهتمة بقضايا حقوق النساء، وأجندة التنمية المستدامة 2030، ويهدف أساسا إلى :

- تعزيز المعارف حول أهمية ربط المساواة بين الجنسين والنوع الاجتماعي بكافة أهداف التنمية المستدامة
- توضيح أدوار المجتمع المدني العامة والخصوصية في علاقة بأجندة التنمية المستدامة 2030
- بناء قدرات المنظمات والنشطاء لتخطيط حملات المناصرة الفعالة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها وذلك قصد التوصل إلى تحقيق إدماج منظور النوع الاجتماعي في مسارات تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وفي كافة أهدافها السبعة عشر، وخاصة عدم حصرها في الهدف الخامس.

2. منهجيـــة الدليـــل

يتكامل هذا الدليل مع حزمة الأدوات التي أصدرها مركز «كوثر»، ويعتمد منهجية عملية ومتدرجة، حيث يقدم في كل باب من أبوابه الأطر النظرية والاصطلاحية بالإضافة إلى أدوات عملية وتطبيقية في كل خطوة من الخطوات، وأمثلة واقعية من حملات مناصرة.

وينقسم أساسا إلى :

- الباب التمهيدي، يحدد أهداف الدليل الإرشادي ومنهجيته، ويضع الإطار المفاهيمي لإدماج المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأدوار المجتمع المدني في ذلك،
- الباب الأول، ويتناول الإطار النظري والاصطلاحي للمناصرة من أجل إدماج مساواة النوع الاجتماعي في استجابة الدولة والتزامها بتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك عبر تعريف المناصرة وتمييزها عن التدخلات الأخرى،
- الباب الثاني، ويتطرق إلى الإطار العملي لتخطيط مسارات المناصرة من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في تنفيذ الدول لالتزاماتها بمقتضى أجندة 2030، وذلك عبر مسار متكون من 3 مراحل تتفرع إلى 10 خطوات.

ويضع الدليل على ذمة مستخدماته ومستخدميه ملحقا خاصا بإشراك البرلمانات في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، باعتبار البرلمانات أحد أهم الفئات المستهدفة بالمناصرة، وملحقا خاصا بصياغة ورقات السياسات الموجزة، باعتبارها إحدى أكثر الأدوات شيوعا واستخداما في مسارات المناصرة.

II. مدخـــل نظـــري :
المســـاواة بيـــن الجنسيـــن والمجتمـــع المدنـــي فـــي خطـــة التنميـــة المستدامـــة

1. المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة 2030

في شهر سبتمبر/ أيلول 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة وثيقة «تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، المعروفة باسم أجندة 2030. وتتألف الخطة من أربعة عناصر هي : الديباجة والإعلان، وأهداف التنمية المستدامة، ووسائل التنفيذ والشراكة العالمية، والمتابعة والاستعراض.

وتتكون أهداف التنمية المستدامة من 17 هدفاً، و196 مقصدا و232 مؤشرًا، تشمل نطاقًا واسعًا من التحديات العالمية، وتهدف إلى القضاء على الفقر وخفض أوجه انعدام المساواة وتعزيز الرفاه والازدهار للجميع والتصدي لتغير المناخ وإنهاء النزاع واستدامة السلام.

وبفضل الجهود المستمرة من المدافعين عن حقوق النساء من شتى أنحاء العالم، أصبح الالتزام بالمساواة بين الجنسين بارزًا وشاملا ومتعدد المجالات. واستنادًا إلى الالتزامات والمعايير المتضمنة في إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – السيداو (CEDAW)، فإن خطة عام 2030 تتخذ موقفًا واضحًا : لن تكون التنمية مستدامةً إلا إذا اكتُسِبَت فوائدها على قدم المساواة النساء والرجال، ولن تصبح حقوق النساء حقيقةً واقعةً إلا إذا كانت جزءًا من الجهود الأعم لحماية الكوكب وضمان أن يستطيع جميع البشر العيش بكرامة واحترام.

ولعل الإشكال الأكبر في تعامل السياسات العامة للدول مع موضوع المساواة بين الجنسين في أجندة التنمية 2030، هو الاقتصار المركّز على الهدف 5 «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات» بشكل معزول عن روح أجندة 2030 ومبادئها ومعزول عن الترابط مع باقي الأهداف والمقاصد. ويسعى الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة إلى منح النساء والفتيات حقوقًا متساوية، وفرصًا للعيش بحرية دون تمييز بما في ذلك التمييز في مكان العمل أو أي عنف، وذلك لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. إن تحقيق الهدف الخامس، لا يتم فقط من خلال الالتزام بتحقيق المقاصد التي تضمنها، بل يتطلب ذلك أيضا التقدم في تحقيق مجمل الأهداف المقاصد الأخرى، لاسيما ما يتصل بالمساواة بشكل عام، والأهداف الخاصة بالفقر والأمن الغذائي والصحة والتعليم والسلم والمشاركة الديمقراطية والعدالة، والتحول نحو اقتصادات تضمينية محورها الإنسان وسياسات بيئية سليمة.

الهدف الخامس : الترابط مع مقاصد الأهداف الأخرى

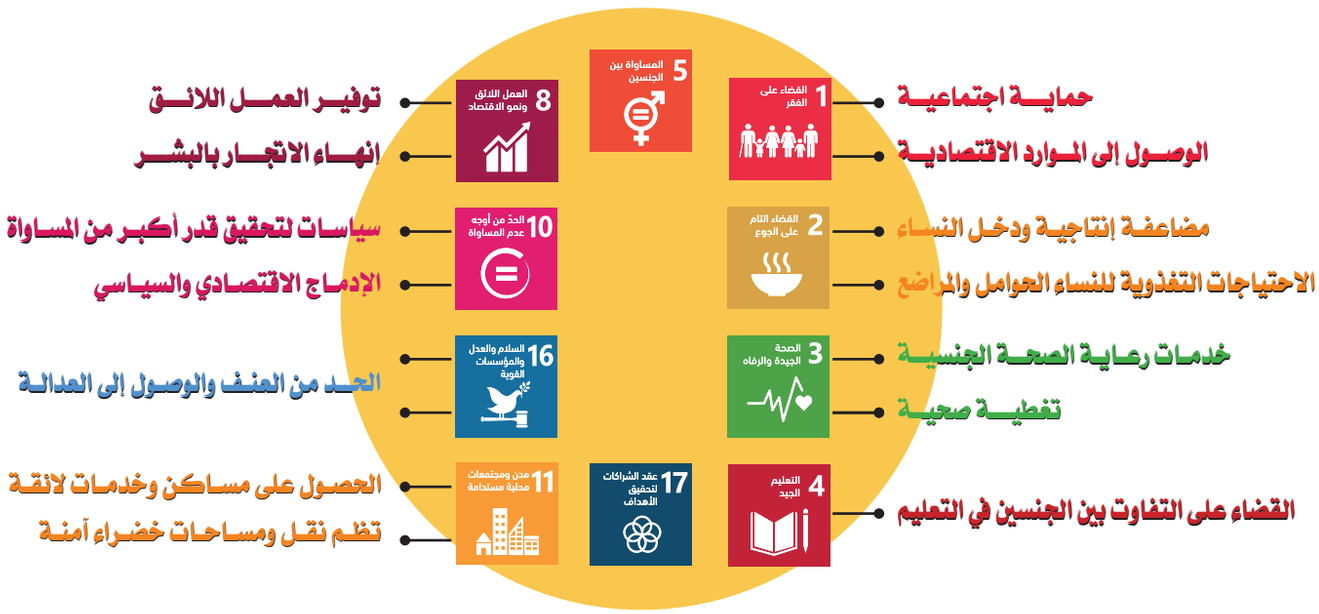

في الواقع، تتشابك أبعاد مختلفة من الرفاه والحرمان في حياة النساء والفتيات، بشكل يتجاوز الهدف 5 :

فالفتاة التي تولد في أسرة معيشية فقيرة (المقصد 2.1 من الهدف الأول : القضاء على الفقر) وتجبر على الزواج المبكر (المقصد 5.3 في الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين)، على سبيل المثال، في الأغلب تترك الدراسة (المقصد 4.1 من الهدف الرابع : التعليم الجيد)، وتنجب في سن مبكرة (المقصد 7.3 من الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاه)، وتعاني من مضاعفات أثناء الولادة (المقصد 3.1) وتتعرض للعنف (المقصد 5.2) بالمقارنة بفتاة من أسرة معيشية ذات دخلٍ أعلى تتزوج في سن لاحقة.

وفي نهاية سلسلة الأحداث هذه، فإن الفتاة التي تولد تحت مظلة الفقر لا تكاد تتاح لها فرصة للخروج من تحتها. والمرأة التي ترغب في الطلاق، على سبيل المثال، تحتاج إلى الوصول للعدالة (المقصد 16.3 الهدف السادس عشر : السلام والعدل والمؤسسات القوية) بالإضافة إلى احتياجها لمكانٍ آمن للعيش (المقصد 11.1 الهدف الحادي عشر : مدن ومجتمعات محلية مستدامة) والرعاية الصحية (المقصد 3.8) والعمل اللائق (المقصد 8.5 الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد) حتى يمكنها الحفاظ على مستوى معيشة مناسب لنفسها ولأي أشخاص قد تعولهم. ولا يمكن أن يتوفر العمل اللائق والتنمية في غياب تطوير الصناعات والبنى التحتية بشكل يكفل المساواة والعدالة (الهدف التاسع : الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية) وتحقيق أنماط استهلاك مسؤول (الهدف الثاني عشر : الإنتاج والاستهلاك المستدام) واستقرار مناخي (الهدف الثالث عشر : العمل المناخي) والتزام وطني وإقليمي ودولي وتضامن لتحقيق التنمية المستدامة (الهدف السابع عشر : الشراكات).

يعني هذا، أنه على الرغم من أن تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 5 سوف يكون أمرًا بالغ الأهمية، إلا أنه لا يمكن أن يحتكر تركيز أعمال التنفيذ والرصد والمساءلة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. وقد يصبح التقدم المُحرز في بعض القطاعات بلا أثر حقيقي بفعل التراجع أو الركود في قطاعات أخرى، كما أن اعتماد منهجيات تنفيذ قطاعية منعزلة، بدلا من استراتيجيات متكاملة متعددة القطاعات، قد يعيق بشدة تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين.

لهذا السبب، ناضل مناصرات ومناصرو حقوق النساء بشدة لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين المستقل بذاته، بالإضافة إلى دمج المساواة بين الجنسين عبر الأهداف والمقاصد الأخرى، وجذب الاهتمام لمنظور النوع الاجتماعي لبقية المجالات على غرار الفقر والجوع والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والتوظيف وتغير المناخ وتدهور البيئة والتوسع الحضري والنزاع والسلام والتمويل من أجل التنمية. كما أنهن/هم يربطون بشكل عضوي بين تحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس) وبين تحقيق المساواة بشكل عام في المجتمع (الهدف العاشر)، أي أنهن/م لا يناضلن/ون من أجل المساواة من أجل حقوقهن الفئوية بحسب، بل من أجل حقوق الإنسان كلها، ومن منطلق اعتبار حقوق النساء حقوقا إنسانية.

وحيث يتجلى انعدام المساواة بين الجنسين بوضوح في كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة، فإنه من الضروري أن يعي صانعو السياسات بدورهم الأساسي في كسر هذه الدائرة المفرغة عن طريق توفير استجابات متكاملة، تكون قادرة على مواجهة تجارب الإقصاء والحرمان المترابطة.

دور المجتمع المدني والمجموعة النسائية الرئيسية [3]

في الوقت الذي اعتمدت فيه الحكومات إعلان الألفية في عام 2000، كانت منظمات حقوق المرأة منخرطة بعمق في المتابعة الخمسية لمؤتمرين محوريين غيرا بعمق في المقاربة الحقوقية الأممية في التسعينات : المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة سنة 1994، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين عام 1995.

وقد خاضت منظمات حقوق النساء نضالات عميقة في عامي 1999 و 2000 لتأكيد الالتزامات بالحقوق الإنسانية للنساء الواردة في تلك الوثائق والبناء عليها. ونتيجة لذلك، لم يدرك نشطاء حقوق المرأة إلا في أواخر صيف عام 2000 أن مسودة إعلان الألفية قد تجاهلت الاتفاقات الرئيسية التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مما أدى مثلا إلى اختزال الالتزامات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في هدف واحد لخفض وفيات الأمهات، واختصار أجندة مساواة النوع الاجتماعي التي تمّ الاتفاق عليها خلال المؤتمر العالمي في بيجين والتعبير عنها في جملة وحيدة حول المساواة وتمكين النساء، دون التأكيد على الحقوق الإنسانية للنساء.

3. POWER LESSONS : Women's Advocacy and the 2030 Agenda. International Women's Health Coalition *https://iwhc.org/resources/power-lessons-womens-advocacy-2030-agenda/*

وبسبب عدم التمكن من تغيير ذلك على مستوى إعلان الألفية، لم يكن من الممكن التأثير على الصياغة اللاحقة للأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من حملة المناصرة و كتابة الرسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء وكالات الأمم المتحدة في عام 2001.

وشرع التكنوقراط داخل منظومة الأمم المتحدة في تطوير الأهداف الإنمائية للألفية خلف أبواب مغلقة، دون مداخلات من المجتمع المدني وبمشاركة محدودة من حكومات دول الجنوب.

وكنتيجة لذلك، ساهمت الأهداف الإنمائية للألفية، نظرا لكيفية صياغتها، في إعادة توجيه الاستثمارات بعيدًا عن حقوق المرأة ونحو التدخلات التي من شأنها إظهار التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية وحدها، مثل خفض معدلات وفيات الأمهات أو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم[4]، وهذا لم يقوض تحقيق الأهداف بشكل عام فحسب، بل أدى أيضًا إلى توسيع الفجوة بين التنمية وحقوق الإنسان.

وهكذا تعلمت منظمات حقوق النساء درسًا قاسيا من الأهداف الإنمائية للألفية وتعهدت بأن لا يتم استبعادها مرة أخرى، من خلال العمل في شبكات وتحالفات متنوعة والاستعداد المبكر، على غرار ما تمّ تحضيره قبل مؤتمر ريو + 20 ووضع وثيقة لأولويات للتنمية المستدامة وجدول أعمال لما بعد عام 2015.

تم إنجاز الكثير من هذا العمل على المستوى الإقليمي، وتزامن ذلك في أحيان كثيرة مع مسارات موازية على غرار متابعة مؤتمر بيجين +20 والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية +20. وتشكلت عدة تحالفات بهدف التأثير على جدول أعمال ما بعد 2015 على نطاق واسع، بما في ذلك التحالف النسائي لما بعد 2015 أو شبكات[5] بهدف التركيز على قضية محددة، مثل العدالة البيئية، ووجهات نظر الشباب، والصحة أو حقوق الإنسان، إلا أن العديد من هذه التحالفات لم تأخذ المساواة بين الجنسين كأولوية.

ولكن، وبمجرد أن أصبح واضحًا أن قمة ريو +20 ستكون المحدد الرئيسي لرسم ملامح أجندة التنمية في أفق ما بعد عام 2015، قامت المجموعات الرئيسية،[6] ومن ضمنها المجموعة الرئيسية للنساء (WMG) بلعب دورها المركزي والطبيعي كتحالف يحمل مطالب المنظمات الحقوقية النسوية، ولعبت دورا رائدا في هذا المسار.

4. «قوة الأرقام: مراجعة نقدية للأهداف الإنمائية للألفية للتنمية البشرية ونظرة عامة على حقوق الإنسان.»
http://www.cesr.org/downloads/Overview.power.of.numbers.pdf?preview=1

5. تحالف النساء لما بعد 2015 هو شبكة دولية من المنظمات النسوية، ومنظمات حقوق المرأة، وتنمية المرأة، والمنظمات الأهلية، ومنظمات السلام والعدالة الاجتماعية. وقد عملت هذه المنظمات مع بعضها سابقًا من خلال حملة إصلاح هندسة المساواة بين الجنسين (GEAR) وغيرها من جهود المناصرة الدولية التي تركز على إعمال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

6. تعود المجموعات الرئيسية إلى قمة الأرض عام 1992 في ريو، عندما مثلت الفئات المستهدفة الرئيسية وهي: النساء والأطفال والشباب والسكان الأصليون والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والعمال والتجارة.

وفي عملية تطوير أهداف التنمية المستدامة، استخدمت منظمات المجتمع المدني المجموعات الرئيسية التسعة الموجودة لتتمكن من المشاركة في المفاوضات والتأثير على مستوى النتائج، وكان مستوى مشاركة غير مسبوق للمجتمع المدني خصوصا لكون المسار التفاوضي بين-حكومي بالأساس.

WMG انضمت إلى حركات حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية الأخرى للنضال من أجل أجندة لا تكتفي فقط بتعزيز التوزيع العادل للموارد والثروة والسلطة، ولكن أيضًا تعزز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، كما دعمت مجموعة (WMG) الحركة الهادفة إلى وقف التدهور البيئي وتغير المناخ.

وبحلول سبتمبر 2015، عندما اعتمدت الحكومات رسميًا أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، احتفلت الجمعيات النسوية والحقوقية بهذا الفوز الكبير، إلا أنها تدرك بأن الطريق مازال طويلا، وأن مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مازال يتطلب متابعة وحرصا كبيرين حتى لا يحيد مرة أخرى ويستبعد قضية المساواة في تركيز تقني على المؤشرات والمدخلات التي قد تفرغ الأجندة من بعدها الحقوقي.

2. أدوار المجتمع : المدني في تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030

من الناحية النظرية، فإن المجتمع المدني هو حيز مجتمعي يختلف عن الحيز السياسي، أي الدولة، وحيز القطاع الخاص القائم على الربح، والحيز الأسري/الخاص. وينتظم المجتمع المدني سواء في أطر منظمة وشبكات وحركات اجتماعية وحملات، كما يمكن أن يتخذ شكل المشاركة المواطنية المباشرة.

وفي هذا السياق، ينبغي التمييز بين المجتمع المدني كحيز وفضاء، وبين المجتمع المدني بما هو جملة الفاعلين والمنظمات والتشكيلات والحركات الاجتماعية والهيئات التي تنتمي إلى هذا الحيز.

و من الناحية الإجرائية، تتمثل مشاركة المجتمع المدني في :

- مشاركة المواطنين والمواطنات بشكل عام، والتي لا تكون بالضرورة منظمة. وهذه المشاركة تكون فردية أو جماعية من خلال تحركات أو مساهمات معينة أو من خلال إبداء الرأي والمشاركة في الاستشارات، وهي تؤثر في مجرى السياسة العامة.
- مشاركة منظمات المجتمع المدني بما فيها الحركات الاجتماعية المتمثلة بالنقابات والاتحادات المهنية واتحادات أصحاب الأعمال والجمعيات على اختلافها.[7]

7. دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الاسكوا
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-civil-society-role-implementing-agenda-2030-arabic.pdf

ويلعب المجتمع المدني أدوارا متنوعة ومختلفة حسب السياقات التي يكون فيها، وتتمثل عادة في[8] :

تجميع المصالح : من خلال بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها. وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.

حل معظم النزاعات : خاصة الداخلية بين الأعضاء بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وتقوية أسس التضامن الجماعي وإدارة الصراع بوسائل سلمية.

زيادة الثروة وتحسين الأوضاع : بمعنى المقدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة تؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها، مثل مشروعات الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة ومشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية والعمالية.

إفراز القيادات الجديدة : إعداد قيادات جديدة من الأجيال المتعاقبة، تبدأ بالمؤسسات وتعتبر مخزنا، حيث تكتشف القدرات من خلال النشاط الجماعي، والتي تتولى مسؤوليات قيادية في المجتمعات المحلية والوطنية فيما بعد.

إشاعة ثقافة العمل التطوعي : احترام قيم العمل التطوعي، العمل الجماعي، الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية والتسامح وقيم الاحترام.

تحقيق النظام والانضباط في المجتمع باستخدام : أداة لفرض الرقابة على السلطة، الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض.

تحقيق الديمقراطية : توفير قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام، وفي المجال السياسي، تعد إدارة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية.

التنشئة الاجتماعية والسياسية : الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرس القيم والمبادئ في نفوس الأفراد.

الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق : وعلى رأس تلك الحاجات حقوق الإنسان، حرية التعبير والتجميع والتنظيم وتأسيس الجمعيات..

---

8. إسراء جبريل رشاد مرعي – المركز الديمقراطي العربي، المجتمع المدنى ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في إطار محاور استراتيجية 2030 .https://democraticac de/?p=35428

الوســـاطة والتوفيـــق : توفير قنـوات للاتصـال ونقـل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقـــة سليمـــة.

التعبيـــر والمشاركـــة الفرديـــة والجماعيـــة : بفتح قنوات لعرض الآراء ووجهات النظر بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن المطالب بأسلوب منظم وبطريقة سليمة دون حاجة لاستخدام العنف.

ملء الفـــراغ في حالـــة غيـــاب الدولـــة أو انسحابهـــا : تحرك المجتمع المدني لسد الفراغ الذي يحدث بانسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وإلا تعرض المجتمع للانهيار خاصة عند الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها، وهناك حالات أخرى مثل حدوث غزو واحتلال أجنبي أو حرب أهلية.

توفيـــر الخدمـــات ومســـاعدة المحتـــاجين : بتقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

تحقيق التكامل الاجتماعي : الأخذ بعين الاعتبار أهمية هذه الوظيفة التي تبرز عند ضعف أو ضيق منافذ التعبير عن الرأي أمام الناس بحيث يفقدون القدرة على التأثير في القرارات السياسية التي تمس حياتهم بشكل مباشر.

وتطورت أدوار المجتمع المدني خاصة في مجال تحقيق حوكمة السياسات العامة، وخاصة :

- رصد الأوضاع المرتبطة بحياة الأفراد والمجموعات وخاصة الفئات المهمشة ومن لا صوت لهم،
- مراقبة أداء مؤسسات الدولة والقائمين عليها ومساءلتهم على مستوى السياسات والقوانين والممارسات،
- الضغط من أجل تحقيق مصالح المجموعات والأفراد وخاصة الفئات المهمشة ومن لا صوت لهم، وإدراجها في السياسات والبرامج والقوانين.

ويبدو دور المجتمع المدني بوضوح في الهدف 17– عقد الشراكة لتحقيق الأهداف، باعتبار أن خطة ناجحة للتنمية المستدامة تتطلب إقامة شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة القائمة على المبادئ والقيم، والرؤية والأهداف المشتركة التي تضع الناس والكوكب في المركز، تصبح حاجة ملحّة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

ويتجاوز دور المجتمع المدني ذلك ليشمل كامل مسار خطة التنمية المستدامة، في كافة أبعادها وأهدافها ومقاصدها ومؤشراتها، حيث يقوم المجتمع المدني بجملة من الأدوار الداعمة لتنفيذ الخطة وإنجاحها.

مستويـات تدخـل المجتمـع المدنـي
في مراحل دورة حياة أجندة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030[9]

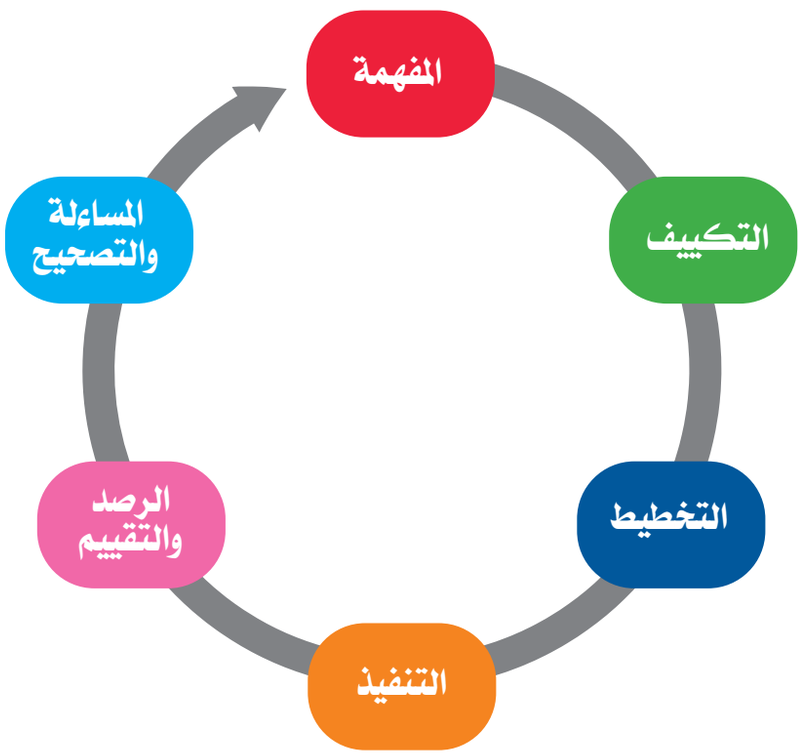

1. **وضـع المفـاهيم** : من خلال حضور المجتمع المدني في المنتديات العالمية والإقليمية لضمان دوره في صياغة الخطة وتفسيرها والحرص على تحقيق توازن في وجهات نظر جميع الأطراف،
2. **التكييف الوطـني** : مشاركة المجتمع المدني ضرورية بغية إسماع صوت الفئات الاجتماعية المهمشة وضمان أن تكون عملية التكييف شمولية ومعبرة عن التنوع القائم في المجتمع، وانعكاس ذلك في الصيغة الوطنية لخطة التنمية المستدامة 2030،
3. **التخطيـــط** : على المجتمع المدني أن يحرص على إدراج أولويات الفئات المهمشة ومن لا صوت لهم وحاجـاتهم في الخطـط الوطنيـة، وأن تكـون هذه الخطـط مستجيبة لاحتياجـات جميـع الفئات على النحو الأمثل،
4. **التنفيـــذ** : يقع على المجتمع المدني قسط من المسؤولية في التدخل الوطني والقطاعي والمحلي لتقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع الإنمائية،
5. **الرصد والتقييم** : على المجتمع المدني أن يقوم بمتابعة علمية وبتقييم موضوعي للتقدم المحقق،
6. **المساءلة والتصحيح** : على المجتمع المدني أن يساهم في تطوير الوجهات والاستراتيجيات الوطنية لتصبح أكثر تقدما واستجابة من سابقتها، بالاستفادة من التجربة ومن التقدم المعرفي المستمر.

9. دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الاسكوا https://www.unescwa.org/ar/publications

المناصرة من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في استجابة الدولة والتزامها بتحقيق خطة 2030 : الإطار النظري

أ. المناصرة : استراتيجية للتأثير على القرارات والسياسات والقوانين والتدخلات لمواجهة انعدام العدالة والمساواة

إلى حدود سنوات الألفين، كانت توجد هوة بين التنمية وحقوق الإنسان على المستوى النظري، حيث كانت الحركات الاجتماعية والمدنية تنظر إلى التنمية ببعدها الاقتصادي والدامج، بعيدا عن البعد السياسي والحقوقي المرتبط تقليديا بحركات الحقوق المدنية والسياسية.

وأدّى تطور المجتمع المدني وتطور الفكر الحقوقي والتنموي خلال أواخر سنوات التسعين وما صاحبها من تحولات عالمية وإقليمية، إلى التوصّل إلى أهمية الربط بين التنمية وحقوق الإنسان، باعتبار أن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة ودامجة في غياب حقوق الإنسان، كما أن حقوق الإنسان لن يكون لها معنى بغياب التنمية، مما يجعل غياب التنمية العادلة انتهاكا حقوقيا.

ومنذ 2002، اعتمدت منظمة الأمم المتحدة فهما مشتركا للنهج الحقوقي في التنمية[10]

أكدت الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها التزامها بإدماج حقوق الإنسان في أعمالها واتفقت، في العام 2003، على فهم مشترك لمحتوى النهج القائم على حقوق الإنسان لإعداد البرامج.

بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة، يترتّب على تعميم الاهتمام بحقوق الإنسان ما يلي :

- يجب على كافة البرامج المتعلقة بالتعاون من أجل التنمية والسياسات والمساعدة الفنية أن تخدم إحقاق حقوق الإنسان، وفقاً لما نصّ عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر المواثيق الدولية ذات الصلة،

10. دماج نهج قائم على حقوق الإنسان في أنشطة اليونسكو - https://ar.unesco.org/human-rights/hrba

- يجب على معايير حقوق الإنسان المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر المواثيق الدولية ذات الصلة والمبادئ النابعة منها أن توجّه كافة برامج التعاون من أجل التنمية والبرامج الأخرى التي يتم إعدادها في مجمل القطاعات ومختلف مراحل عملية الإعداد،
- يسهم التعاون من أجل التنمية في تطوير قدرات «المضطلعين بالمهام» للوفاء بالتزاماتهم و/أو قدرات «أصحاب الحقوق» للمطالبة بحقوقهم.

(الإعلان بشأن الفهم المشترك للنهج القائم على حقوق الإنسان للتعاون من أجل التنمية)

ويفترض في النهج القائم على الحقوق، أن كل إنسان بطبيعته هو «صاحب حق» يجب أن يتمتع بحقوق الإنسان العالمية التي يجب ضمانها. ومن خلال التصديق على معاهدات الأمم المتحدة المختلفة لحقوق الإنسان، تتولى الدول تلقائيًا الأدوار الرئيسية لضمان هذه الحقوق. وفي هذا الإطار، يصبح دور أصحاب الحقوق أساسيا في المطالبة بهذه الحقوق، والتأثير على مختلف مستويات صنع القرار لتحقيقها.

ويقوم المجتمع المدني بأدوار مختلفة ويعتمد على استراتيجيات تدخل متنوعة لمساندة أصحاب الحقوق وبناء قدراتهم، حيث ينفّذ مشاريع وأنشطة إنتاج المعرفة، والتدريب وبناء القدرات، والتوعية، وتقديم الخدمات، وكسب التأييد والتأثير على السياسات وغيرها.

وتعمل هذه التدخلات على إحداث تغييرات على المجتمع بشكل عامّ، على مستوى المعارف والقدرات والعقليات والممارسات، ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان التي تسلط على الأفراد والمجموعات، إلا أنها قد تواجه بضعف القدرة على التأثير على السياسات والقوانين والقرارات، باعتبارها أدوات السلطة.

وتأتي المناصرة كأحد أدوات المجتمع المدني لإحداث تغييرات هيكلية على السياسات والقوانين والقرارات، من خلال التوجه المباشر لصانعي وصانعات القرارات اللازمة لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان.

ولئن كانت مقاربة التنمية مهتمة أكثر بالعمل المباشر مع المجتمعات المحلية، بعيدا عن الحقل السياسي، فإن الدمج بين التنمية وحقوق الإنسان في نهج حقوقي للتنمية جعل من الضروري اعتماد الحركات الحقوقية والاجتماعية تدريجيا على المناصرة كإحدى أدواتها الأساسية، ومن ضمنها الحركة الحقوقية النسوية التي وجدت نفسها مبكرا مجبرة على تطوير هذه الأداة واستخدامها في مواجهة اللامساواة والتمييز وذكورية المجتمعات.

1. تعريـــف المنـــاصـــرة :

تستخدم مصطلحات متعددة حسب الدول، على غرار:

المرافعة	الترافع	الدعوة	الضغط	كسب التأييد	التأثير

وتخلط هذه المصطلحات أحيانا بين المناصرة نفسها وبين استراتيجيات أو تكتيكات يمكن استخدامها في المناصرة.

وتقوم المناصرة على عناصر هامة، تشكل جملة من المفاتيح لتحديد مفهومها :

وفي ما يلي تعريفات مختلفة لعدد من المنظمات والجهات :

- **المناصرة** : استخدام المعلومات بشكل استراتيجي ومدروس -من قبل أفراد أو مجموعات- لإحداث التغيير. وتشمل المناصرة توظيف استراتيجيات للتأثير على صناع القرار والسياسات وتغيير المواقف وعلاقات السلطة والعلاقات الاجتماعية والعمل المؤسساتي لتحسين وضع مجموعات الأفراد الذين يشتركون بمشاكل مماثلة.[11]

- يمكن تعريف المناصرة على أنها الاستخدام العملي للمعرفة لأغراض التغييرات الاجتماعية. يمكن توجيه هذه التغييرات إلى السياسات الحكومية أو القوانين أو الإجراءات أو أحيانًا إلى أنفسنا. لذلك، فإن المناصرة هي عمل لدعم قضية ما وإقناع صانعي القرار بكيفية التصرف من أجل دعم هذه القضية. يخبرنا هذا التعريف، في الواقع، أن المناصرة هي عملية وليست نشاطًا أحادي الاتجاه. من خلال هذا التعريف، من الواضح أن المناصرة هي عملية فعالة تهدف إلى تحقيق بعض النتائج المحددة.[12]

- يشمل مصطلح «المناصرة» مجموعة واسعة من الأنشطة (بما في ذلك البحث، والتوعية، والضغط، وتوعية الناخبين) التي يمكن أن تؤثر على السياسة العامة. المناصرة هي من أهم الطرق التي تستطيع المنظمات غير الربحية استخدامها قصد النهوض بالقضايا التي يهتمون بها والمساعدة في إحداث تغيير منهجي ودائم.[13]

- المناصرة هي مجموعة متناسقة من التدخلات المنظوماتية يتم تخطيطها وتنفيذها ومتابعتها، للتأثير على صانعي القرار، بغرض إحداث تغييرات على سياسات – قرارات – أفعال أو ممارسات ومواقف، تؤدي إلى تغيير وضع سلبي في علاقة بانتهاك حقوقي.[14]

---

11. المبادئ التوجيهية لدمج التدخلات في العنف القائم على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني : الحد من المخاطر، وتعزيز الصمود والمساعدة على التعافي، 2005، IASC).
https://interagencystandingcommittee.org/system/files/legacy_files/GBV%20Guidelines%20Arabic.pdf
12. مركز التوجيه المجتمعي http://www.cod.rs/en/what-we-do/advocacy-and-lobbying/
13. What is Advocacy? https://www.bolderadvocacy.org/wp-content/uploads/2013/03/What_Is_Advocacy.pdf
14. مركز «كوثر»، دليل 7 خطوات للمناصرة
https://docs.euromedwomen.foundation/files/ermwf-documents/8325_%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9.pdf

2. مـــاذا يميّز المناصـــرة عن التدخـــلات الأخـــرى التي يقوم بهـــا المجتمع المدنـــي؟

تستخدم منظمات المجتمع المدني أدوات متنوعة ومختلفة للتوعية، وبناء القدرات وتقديم الخدمات وغيرها من الوظائف

- مشاريع تنموية
- تقديم خدمات
- تدريب وبناء قدرات وإنتاج أدلة ومحامل
- إنتاج معرفة وبحوث ودراسات
- حملات وأنشطة توعية وتثقيف وإعلام
- منصات للحوار والتشاور...

كل هذه التدخلات والأدوات مهمة لإحداث تغييرات مجتمعية تنموية وحقوقية، وهي تتوجه لفئات متعددة ومتنوعة، ويهدف كل منها إلى بناء تدريجي لرافعات التغيير قصد تحقيق الأهداف.

وتمثل المناصرة نوعا آخر من الأدوات الخاصة، والتي تركز على مساءلة صانعي القرار باعتبارهم مسؤولين عن اتخاذ جملة القرارات والتدابير الكفيلة بإنفاذ الحقوق الإنسانية أو بمواجهة الفجوات الحقوقية الناتجة عن تقصير الدولة تجاه المجتمع ومختلف فئاته.

هذا ويمكن أن تستخدم المناصرة بعضا من الأدوات الأخرى التي سبق تعديدها، كخطوات تمهيدية للتأثير على صانعي القرار، شريطة أن يكون التخطيط لذلك متناسقا وواضحا.

- المناصرة تتطلب تحديدا واضحا لصانع القرار
- المناصرة تتطلب تحديدا واضحا للقرار المطلوب من صانع القرار
- المناصرة لا يمكن تنفيذها بشكل خطي مثل أي مشروع أو حملة إعلامية أو توعوية
- المناصرة تتطلب تجاوز الوقوف عند التشبيك أو التوعية أو بناء القدرات أو إنتاج المعرفة لتحويلها إلى رافعات تأثير على القرار وصناع القرار

II. مميـــزات المنـــاصرة الفعـــالـــة

الفهـــم الجيـــد للسياقـــات المركبـــة

تتنزل المناصرة في سياقات تكون عادة معقدة، وتكون فيها انتهاكات حقوق الإنسان عامة، وحقوق النساء خاصة متعددة ومترابطة، وتنعكس بالضرورة على أوضاعهن ومستوى مشاركتهن.

إن فهم السياق السياسي والاقتصادي والثقافي على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي، يمثل في حد ذاته تحديا لمجموعات المناصرة، بالإضافة إلى أهمية الوقوف على الديناميكيات المرتبطة بهذه السياقات، على غرار المصالح التي تربط بين السياق المحلي والسياقات الأخرى.

وحيث تشترك معظم المجتمعات العربية في مسألة الثقافة الذكورية والأبوية، والمرتكزات الثقافية المرتبطة بالدين والقيم المجتمعية المحافظة،[15] تنضاف تحديات أخرى لفهم السياقات، في المنطقة العربية، في علاقة بالنزاعات المسلحة، والاحتلال، والهجرة واللجوء والتوازنات الديمغرافية وغيرها، خاصة عندما نحاول فهم الانتهاكات المسلطة على النساء وعلى الفئات الأكثر عرضة للتهميش والإقصاء.

ويتطلب فهم السياق تحديد أطر السياسات والقوانين والممارسات المرتبطة بالحقوق والانتهاكات وما يصحبها من فجوات وتمييز بين الفئات، بالإضافة إلى فهم واقع التكنولوجيا (في علاقة بجمع البيانات وتحليلها ونشرها مثلا أو النفاذ إلى فئات بعينها أو نفاذ فئات محددة إليها).

ولا يمكن أن نغفل ضرورة الوقوف على مختلف المبادرات السابقة أو الحالية قصد التنسيق معها أو التعلم من دروسها المستفادة المرتبطة بإخفاقاتها أو نجاحاتها.

توضيـــح المرجعيـــة

يجب على مجموعة المناصرة أن توضح مرجعيتها منذ البداية، وخاصة في اعتمادها مقاربة حقوقية تربط بين التنمية كنتيجة (تحسين أوضاع المجتمع ومختلف فئاته دون تمييز) وبين مبادئ الحقوق الإنسانية[16] ومبادئ النوع الاجتماعي[17] كمعايير للمسار. هذه المرجعية تتحول إلى معيار بنيوي للمناصرة، وعنصر فرز وليس إقصاء (أي أنها تستدعي من يحملون نفس المرجعية للانضمام). وقد يجعل غموض المرجعية بشكل قصدي، أو غير قصدي مجموعة المناصرة عرضة لخطر ضرب مصداقيتها أو إضعافها أو اختراقها من أطراف لا تشترك معها في القيم والمرجعية.

15. أنظر/ي تقرير تنمية المرأة العربية السابع «المساواة بين الجنسين وأجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام»، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر والأجندة - 2019
16. الكونية وعدم القابلية للتصرف، عدم القابلية للتجزئة، الترابط والاندماج ، المساواة وعدم التمييز، المشاركة والدمج ، المساءلة ، سيادة القانون
17. المساواة، العدالة، الإنصاف، تمكين النساء

تحديـــد الفجـــوات والانتهـــاكـــات

تقدم المناصرة بديلا لصانع القرار، حتى يتمكن من اتخاذ سياسة أو قانون أو إجراء يقلص أو يقضي على فجوة حقوقية أو وضع سلبي (يرتبط بحق إنساني منتهك)، أو تمييز. فمن المهم أن تعرف مجموعة المناصرة الحق المنتهك أو الفجوة التي تريد الاشتغال عليها في المناصرة. ويجب لذلك فهم مختلف أبعاد الفجوات والانتهاكات، وخاصة :

مـــاهي الانتهـــاكـــات؟ على من تقـــع؟ كيـــف تقـــع؟ من يقـــوم بهـــا أو يتسبـــب فيهـــا؟ من يتضرر منهـــا؟ من ينتفـــع بالوضـــع؟

تحليـــل الفاعليـــن من أصحـــاب الحـــق[18] وأصحـــاب الواجـــب[19]

حتى تكون المناصرة فعالة، يجب أن تقوم على تحليل جيد لمدى وعي أصحاب الحق/المصلحة بالحق وبالانتهاك، وقدراتهم على المواجهة والتعبئة، كما أنه من الضروري تحليل مواقف أصحاب الواجب ووعيهم وقدراتهم، قصد فهم الأسباب العميقة التي تؤدي لقيامهم بالانتهاكات أو تقصيرهم في القيام بأدوارهم لمواجهتها أو لإنفاذ الحقوق.
وحيث يرتبط جزء كبير من أصحاب الواجب عادة بالدولة كإطار سياسي، فإنه من المهم اعتماد التزامات الدولة كإطار تحليلي، وخاصة على مستويات ثلاثة :

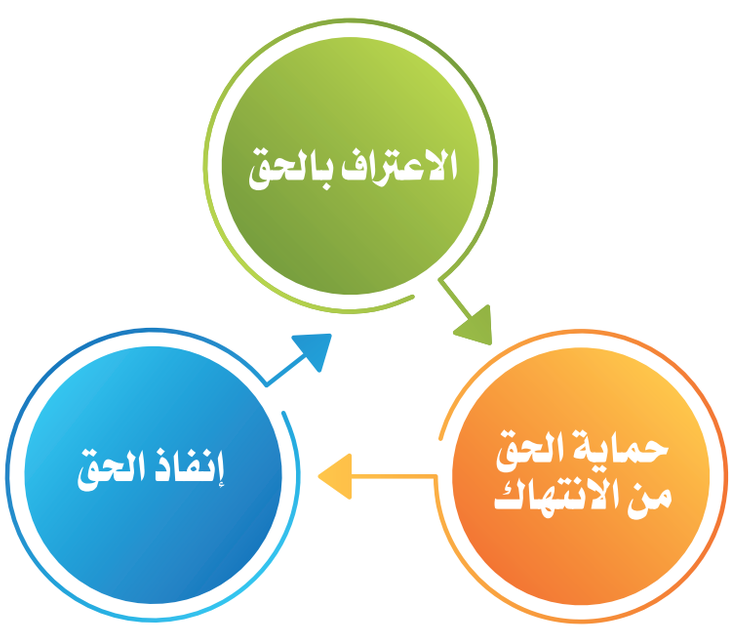

18. من منظور حقوق الإنسان : يعتبر الأفراد أصحاب حقوق يمكنهم تقديم مطالبات مشروعة، والدول والجهات الفاعلة الأخرى هي الجهات المسؤولة عن أفعالهم أو تقصيرهم ويمكن محاسبتهم عليها.
19. أصحاب الواجبات هم الفاعلون الذين لديهم التزام أو مسؤولية معينة لاحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها والامتناع عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويشيع استخدام المصطلح للإشارة إلى الجهات الحكومية، ولكن يمكن أيضًا اعتبار الجهات الفاعلة من غير الدول من مسؤولياتها.

ويرتبط الاعتراف عادة بالمصادقة على الاتفاقيات، وتضمين الحقوق في الدساتير والقوانين، بينما ترتبط الحماية بوضع الترتيبات التي تحمي الحقوق من انتهاكات الدولة نفسها أو الافراد، من خلال جملة من الآليات القضائية والتنفيذية، في حين يكون إنفاذ الحق عبر السياسات والخطط والبرامج والموازنات الكفيلة بتحقيق تمتع الجميع بالحق في إطار مقاربة حقوقية متكاملة. كما أنه من المهم تحليل أدوار أصحاب الواجبات غير المرتبطين بالدولة، على غرار القطاع الخاص، والدول الأخرى، والهيئات والهياكل البين-حكومية وغير الحكومية (وطنيا وإقليميا ودوليا)، ومختلف وكالات الأمم المتحدة وآلياتها التعاهدية (على غرار لجان الاتفاقيات) وغير التعاهدية (المقررون الخواص مثلا).

التحليـــل الجيـــد لصـــانعي القـــرار

تتطلب المناصرة تحديد صانع القرار المتوجه له، وتحديد أهم الرافعات المؤثرة عليه. ويستوجب ذلك فهم الأسباب العميقة والهيكلية التي تؤثر على صانع القرار وموقفه. ففي حالات كثيرة، ينبني موقف صانع القرار على مدى وجود أو عدم توفر قناعات ومعارف وقدرات وثقافة وموارد، يجب فهمها قصد مواجهتها بلغة يفهمها صانع القرار وتؤثر فيه إيجابيا.

في حالات كثيرة، تكتفي مجموعات المناصرة ببعض الفرضيات أو الملاحظات حول صانعي القرار، وتسقط في فخّ التعميم والتعويم، مما يجعل التدخلات والأدوات أحيانا غير متلائمة مع أغراض المناصرة.

التشـــاور مع أصحـــاب الحـــق وأصحـــاب الواجـــب

يسقط عدد كبير من مجموعات المناصرة في فخّ الابتعاد عن التشاور مع أصحاب الحقّ، وتبقى المجموعات منحصرة في دوائر الخبراء والخبيرات والسياسيين والسياسيات، وتخسر بذلك دعم المجتمعات المحلية، وتبني رسائل ولغة لا يجد فيها أصحاب الحقوق أنفسهم، إلى حد معارضتها ورفضها أحيانا.

إن بناء مسار دامج لأصحاب الحقوق، من شأنه أن يضفي مشروعية على مطالب المناصرة وأن يحشد لها دعما يمكن استثماره لاحقا في مسار المناصرة.

وفي المقابل، فإن عدم فتح الحوار والتشاور مع أصحاب الواجب من شأنه أن يجعل المناصرة مبنية على فرضيات عامة غير قابلة للتحقق في مرحلة التخطيط، كما أن ذلك يحرم مجموعة المناصرة من إمكانيات إيجاد حلفاء من داخل منظومة أصحاب الواجب، قد يكونون مؤثرين بشكل قوي.

تبويـــب الأولويـــات

عند تعدد الإشكاليات وصانعي القرار ومطالب المناصرة، تتشتت الجهود ويصبح التركيز مستحيلا، لذا فإن المناصرة الفعالة تحتاج إلى «نظرية تغيير»، تضع أولويات يقع الاتفاق عليها. ومن الأساسي أن تكون لمجموعة المناصرة رؤية تدريجية للتغيير، تركز كل مرة على مطلب أساسي واضح يمثل قرارا يتخذ على مستوى صانع قرار محدد.

في أحيان كثيرة، يجب التفكير في خارطة طريق للمناصرة، تحدد تدريجيا القرارات المطلوبة، ويتم تخطيط حملة منفصلة لكل منها بشكل مترابط ومنطقي.

المرونة (flexibility) والمتانة (reselience) عبر تحليل المخاطر والفرص

يمثل تحليل المخاطر والفرص والاستعداد لتقليص أثرها أو تعزيزه حسب الظرف، إحدى أهم عناصر نجاح المناصرة، وذلك حتى يمكن طرح بدائل وسيناريوهات بديلة حسب الظروف، بشكل سريع. وحيث يصعب استشارة الشركاء وأصحاب المصلحة في ظل تغيرات سريعة، فإن استباقها والحصول على موافقتهم في مرحلة التخطيط يقلل من المخاطر في هذا الجانب ويجعل من القدرة على الاستجابة السريعة أكثر فعالية.

وضـــع سينـــاريوهـــات وقبـــول مبـــدأ التفـــاوض

نظرا لطبيعة المناصرة، وارتباطها بسياقات معقدة، بالإضافة إلى سرعة المتغيرات التي يمكن أن تطرأ، يجب على مجموعة المناصرة أن تفكر في عدد من السيناريوهات والبدائل بشكل استباقي. في ظل وجود سيناريو وحيد (الكلّ-الآن)، تعرّض مجموعة المناصرة نفسها لمخاطر متعددة، أهمها ضعف القدرة على التفاوض، وعدم القدرة على مجاراة نسق التغيرات. كما أن عدم قبول مبدأ التفاوض يجعل المناصرة رهينة قدرتها على تصعيد الضغط، في حين أنّ معظم الأنظمة السياسية في المنطقة قد تستخدم القوة ضد مجموعة المناصرة سواء بشكل قانوني، أو بشكل تعسفي، مما قد يترتب عنه آثار ومخاطر على الأفراد والمجموعات المنظمة (الجمعيات) أو غير المنظمة (الحركات الاجتماعية).

بنـــاء شراكـــات فعـــالة من خـــلال الشفـــافية والمساءلـــة

تمثل الشراكات الفعالة ركنا هاما في المناصرة، وذلك لربح الوقت، وتنويع مصادر الخبرة والموارد، وتوزيع المسؤوليات بشكل متكامل، بالإضافة إلى توسيع دائرة التعبئة والحشد والتأثير، وتقليل المخاطر عبر التضامن بين الشركاء.

ويتطلب بناء الشراكات الفعالة تعزيز الثقة، والشفافية والتعاون بين الشركاء، وعدم الانفراد بالرأي وخاصة تجاوز مسألة القيادة وما يمكن أن تطرحه من صراعات داخلية. كما أن مجموعة المناصرة يجب أن تقبل بأن تكون محل مساءلة من طرف الشركاء وأصحاب المصلحة، وأن تعلمهم بشكل دوري بتقدم مسار المناصرة.

التخطيط الجيد وتجنّب الارتجال والانفعالية وردود الفعل العكسية

تستند المناصرة الفعالة إلى تخطيط جيد، واستباق للسيناريوهات والمخاطر، لذلك، فإن السقوط في فخ الارتجال والانفعالية قد يضرب مصداقية مجموعة المناصرة مع شركائها ومع أصحاب المصلحة، وقد يعرضها لمخاطر غير محسوبة العواقب.

التشاور مع أصحاب الحق وأصحاب الواجب	التحليل الجيد لصانعي القرار	تحليل الفاعلين	توضيح المرجعية الحقوقية	الفهم الجيد للسياقات
التخطيط الجيد	بناء شراكات فعالة	وضع سيناريوهات التفاوض	المرونة والمتانة	تبويب الأولويات

مناصرة إدماج المساواة بين الجنسين في تنفيذ الدول لالتزاماتها بمقتضى أجندة 2030 : تخطيط مسارات المناصرة

مقدّمة

تعتمد المنظمات الحقوقية والتنموية والنسوية والحركات الاجتماعية منهجيات مختلفة للمناصرة، سواء على مستوى وطني أو إقليمي أو دولي، محققة في ذلك نتائج مختلفة، حسب السياقات التي تتم فيها المناصرة.

كما طورت هذه المنظمات تجاربها وقدراتها على المناصرة وطنيا ومحليا، بالرغم من السياقات الصعبة والمتغيرة في دول المنطقة، والتي ترزح تحت أنظمة سلطوية ومحافظة في الغالب، وثقافة مجتمعية ذكورية، بالإضافة إلى وجود دول كثيرة في حالة نزاع مسلح وحروب أهلية أو في وضع احتلال.

ويسعى مركز «كوثر» من خلال هذا الدليل الإرشادي إلى اقتراح مسار يستلهم الدروس المستفادة والممارسات الجيدة من مختلف المبادرات الحقوقية والنسوية ويطوعها لفائدة بناء القدرات في مجال المناصرة لتحقيق المساواة بين الجنسين في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويقوم المسار المقترح على 10 خطوات تنقسم إلى 3 مراحل : الإعداد والتخطيط والتنفيذ.

أ. مرحلـــــة الإعـــــــداد

- تحديد الفجوات الحقوقية على مستوى أصحاب الحقوق
- تحديد الفجوات على مستوى استجابة أصحاب الواجب
- تحديد موضوع المناصرة ومستواها
- تحديد المؤسسات ذات العلاقة بموضوع المناصرة على مستوى القرار والتأثير

1. الخطـــــوة 1 : تحديـــد الفجـــوات الحقوقيـــة على مستـــوى أصحـــاب الحقـــوق[20]

بالنظر إلى التزام الدول بخطة التنمية المستدامة 2030، فإنه من البديهي أن يتم تحديد مدى تقدمها في التنفيذ، على مستوى تحقيق المؤشرات والمقاصد والأهداف، وعلى مستوى حوكمة المسار واعتماده لنهج حقوقي متسق ووفق مقاربة النوع الاجتماعي. كما يجدر بمجموعات المناصرة أن تحدد الفجوات والتمييز بين الجنسين داخل كل هدف، وألا تقتصر على الهدف 5.

لمـــاذا نحـــدد الفجـــوات؟

- لتحديد مواضيع المناصرة بشكل واقعي وملموس
- لاستخدامها كبيانات لحشد أصحاب المصلحة/الحق، والشركاء
- لاستعمالها لاحقا في أدوات مناصرة تؤثر على صناع القرار

ويمكن في هذا الاتجاه الالتجاء إلى عدد من الأدوات المتاحة على المستوى الدولي والإقليمي، خاصة في ظل صعوبة النفاذ للمعلومات بسهولة على المستوى الوطني.

20. أصحاب الحقوق من منظور حقوق الإنسان : يعتبر الأفراد أصحاب حقوق يمكنهم تقديم مطالبات مشروعة ، والدول والجهات الفاعلة الأخرى هي الجهات المسؤولة عن أفعالهم أو تقصيرهم ويمكن محاسبتهم عليها.

أ. مصـــــادر دوليـــــة

مؤشر النوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة

في عـام 2018، واستجـــابة للحاجة الملحـــة لأدوات تدعم التحليـــل القـــائم على البيـــانات ومساءلة الحكومـــات عن المســاواة بين الجنسين في سيـاق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، أطلقت مبادرة التدابير المتساوية 2030 (EM2030) وشركاؤها المشروع التجريبي لمؤشر النوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة. وتمّ تطوير المؤشر في 2019، وإتاحته في مركز بيانات المدافعين عن النوع الاجتماعي. Gender Advocates Data Hub.

يقيس مؤشر النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2019، حالة المساواة بين الجنسين المتوافقة مع 14 من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) في 129 دولة و51 قضية تتراوح بين الصحة والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتغير المناخ والعمل اللائق وغيرها. يقدم مؤشر المساواة بين الجنسين لأهداف التنمية المستدامة لعام 2019 لمحة عن وضع العالم، في الوقت الحالي، مرتبطًا برؤية المساواة بين الجنسين المنصوص عليها في خطة عام 2019. SDG Gender Index 2030

يمكّننا مؤشر النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2019، من متابعة التقدم العالمي، فضلاً عن كونه أداة يمكن أن يستخدمها دعاة المساواة بين الجنسين لتأطير تأثيرهم على عناصر المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة.

مؤشر النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2019

المؤشـــر

يشيـــر اللـــون الأبيـــض لغيـــاب المعطيـــات

100.0 0.0

الدولـــة	المؤشر	الترتيب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	13	16	17
الجزائـــر	66,9	65														
تـــونس	66,0	67														
الأردن	60,4	85														
لبنان	60,2	86														
مصـــر	59,7	87														
المغـــرب	59,3	88														
السعودية	57,4	92														
العـــراق	52,3	103														
اليمن	44,7	126														

/https://data.em2030.org/2019-sdg-gender-index/explore-the-2019-index-data

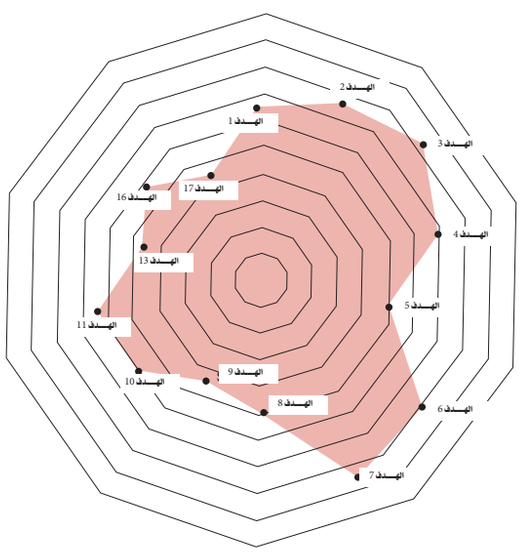

#/https://data.em2030.org/regions/middle-east-and-north-africa

ب. مصـــادر إقليميـــة

التقريـــر العربـــي للتنميـــة المستدامـــة 2020[21]

يتناول هذا التقرير أداء المنطقة على مسار تحقيق خطة عام 2030 ويحدّد موقعها من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويتضمّن تحليلاً كمياً ونوعياً لكل هدف على أساس إطار المؤشرات العالمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2017. ويجمع هذا التقرير خلاصة الخبرة متعددة التخصصات في الاسكوا وخبرات هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وخبراء في شؤون المنطقة، ليرصد الروابط بين أهداف التنمية المستدامة، ويتناول العوائق الرئيسية أمام إنجازها، ويلقي الضوء على الفئات الأكثر عرضة للإهمال، ويحدد المنطلقات الأساسية للعمل في المستقبل. ويخلص التقرير إلى سلسلة نتائج مفادها ضرورة التغيير الهيكلي في المجتمع والاقتصاد والسياسة والثقافة والبيئة تحقيقاً للتحوّل المنشود في المنطقة.

ويطلق التقرير لسنة 2020صيحة فزع، حيث يشير إلى عدم قدرة الدول العربية على تحقيق أهداف التنمية بحلول 2030، ويحتوي على جملة من المعطيات والأدوات، ويحدد عددا من الفجوات الحقوقية ويقترح حلولا لإزالتها.

منصّـــات الإبـــلاغ عن أهـــداف التنميـــة المستدامـــة العربيـــة[22]

تُعدّ منصّات الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة الوطنيّة ضروريّة لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية، وهي عناصر حاسمة لرصد التقّدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها على جميع المستويات. الهدف من هذه المنصات هو إنشاء مسارات مستدامة لتبادل المعلومات الشفافة، وتقديم أدوات تحليل سهلة تمكّن الحكومات وصانعي السياسات من تحديد وتقييم تقدمهم والعمل على ضبط استراتيجيات التنمية الخاصة بهم بشكل فعّال على أساس بيانات عالية الجودة وجديرة بالثقة.

وأعدت منظمة الاسكوا تقييماً لمنصّات الإبلاغ الوطنية في الدول الأعضاء فيها، والخصائص والمبادئ السبع الرئيسية لتصميم وتنفيذ منصة بيانات وطنية تمكّن البلدان من التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

21. https://asdr.unescwa.org/index-ar.html
22. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-national-reporting-platforms-sustainable-development-goals-assessment-english.pdf

أمثلة عن منصات إبلاغ وطنية :

البلـــد	روابـــط منصـــات الإبـــلاغ الوطنيـــة
البحريـــن	https://bit.ly/34e4wxi
مصـــــر	http://www.egyptsdgobservatory.info
الأردن	http://dosweb.dos.gov.jo/sdgs
المغـــرب	http:/plateforme-odd.hcp.ma/odd_HCP/fr/
عمـــان	https://sdg.ncsi.gov.om/
فلسطين	http://www.pcbs.gov.ps/mainsdgs.aspx
قطـــر	https://sdg-en-psaqatar.opendata.arcgis.com/
السعوديـــة	https://www.sdg.sa/wps/portal/sdg
الإمـــارات	https://fcsa.gov.ae/en-us/pages/SDGs/The-Global-Goals.aspx

كيف نقيم وضعية المساواة بين الجنسين بشكل كلي؟ إذا اكتفينا بالمؤشرات المجزأة والمعزولة قد نصل إلى نتائج متناقضة أو إلى تقييم ناقص، لابد من تقييم ديناميكي وشامل

الاجتماع التحضيري الخاص بالمجتمع المدني للمنتدى العربي للتنمية المستدامة

دأبت منظمات المجتمع المدني الوطنية والشبكات الإقليمية على المشاركة في المسارات التنموية العالمية بشكل منهجي منذ المؤتمرات المتخصصة في التسعينات، وكذلك في مسار أهداف الألفية الإنمائية ومسار أجندة 2030. وفي هذا السياق المتواصل، طورت منظمات المجتمع المدني، لاسيما الشبكات الإقليمية مشاركتها ودورها، لجهة المشاركة المنتظمة في هذه المسارات وفي المؤتمرات الدولية والإقليمية ذات الأهمية، وأبرزها مؤخرا المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة الذي ينظم سنويا من قبل الاسكوا ومنظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع جامعة الدول العربية، حيث باتت تخصص بشكل منتظم مساحة للمجتمع المدني أثناء انعقاد المنتدى، إضافة إلى مبادرة الشبكات الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني إلى عقد مؤتمر تحضيري للمجتمع المدني يسبق المنتدى ويقدم له توصيات تدرج في مخرجات المنتدى.

وقد بادرت سبع شبكات إقليمية (هي شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر»، والشفافية الدولية، والاتحاد العربي للنقابات، والمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين، والشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، وشبكة الحق في السكن والأرض)، للتعاون في ما بينها بشكل دوري من أجل تنظيم الاجتماع التحضيري الخاص بالمجتمع المدني تحضيرا للمنتدى العربي للتنمية المستدامة، مع توجيه دعوة واسعة للشبكات والمنظمات الوطنية والإقليمية الأخرى، وكان يشارك في هذه الاجتماعات السنوية حوالي 60 ممثلا عن الشبكات والمنظمات من مختلف القطاعات والبلدان.

وتتيح هذه الاجتماعات إقامة حوار حقيقي وعميق حول تحديات التنمية، ودور المجتمع المدني في أجندة 2030 وفي مسار التنمية الإقليمي والوطني، كما تقدم تصور المجتمع المدني النقدي إزاء الأوضاع والمعيقات التي تعرقل تحقيق الأهداف التنموية. وتنبثق عن الاجتماعات توصيات مشتركة باسم المجتمع المدني تقدم إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة، وتلقى توصياته الاهتمام على الدوام، وتدرج في التوصيات العامة التي ترفع إلى نيويورك.

إن هذه المبادرة والأنشطة المتصلة بها تتيح للشبكات الإقليمية وللمنظمات الوطنية المشاركة أن توسع من نطاق تأثيرها وإسماع صوتها إقليميا وعالميا، كما أنها تتيح تبادلا حقيقيا للخبرات والأفكار، وتساهم في تعميق فهم أجندة 2030 وإدماجها في خطط عمل الشبكات والمنظمات.

ت. مصـــادر وطنيـــة[23]

التقاريـــر الوطنيـــة الطوعيـــة (Voluntary National Reviews)

تعدُّ التقارير الوطنية الطوعية أداةً مهمةً في رصد التقدم المحرز على طريق تحقيق خطة التنمية الوطنية والترويج لها محلياً، فضلاً عن أنها تسهم في عرض خبرة البلد والدروس التي يمكن أن يقدمها للعالم انطلاقاً من تجربته الذاتية وتوفر هذه الخبرات فرصاً ودروساً للتعلم من الآخرين والإفادة من تجاربه. وتعمل أجندة 2030 وأهدافها على ضبط مسارات خارطة الطريق للدول كافة، والتي استشعرت بأنها أمام مسؤولية تضامنية وأخلاقية إزاء تحقيق هذه الأهداف ورفع نسب إنجازها. كل ذلك بغاية إرساء أسس لعالم ينعم فيه الجميع بالعدالة والمساواة والازدهار المستدامة، مع الحفاظ على موارد الكوكب من الاستنزاف وسوء التصرف، بما يضمن حقوق الجيل الحالي والأجيال القادمة في العيش بجودة نوعية حياة عالية. لذا فإنَّ هذه الأهداف عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتكاملة ومترابطة تتوخى الموازنة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية للتنمية المستدامة.

23. https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/#keyword

التنميـــة المستدامـــة : 5 أبعـــاد

❖ من خلال تعاون بناء بين عدد من منظمات المجتمع المدني بالوطن العربي لاسيما مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بدعم من الأجفند وبالشراكة مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا، كان لها مساهمة نوعية في التركيزعلى البعد الثقافي المعرفي في أنشطتها منذ نهاية سنة 2005، حيث تم إنتاج عدد من الوثائق والتقارير والأدلة التدريبية التي تعتبر أن مفهوم التنمية يتضمن خمسة أبعاد : الاجتماعي، والاقتصادي والبيئي، والسياسي/المؤسسي، والمعرفي/الثقافي.

هذا يعني أن الفاعلين التنمويين في هذه المنطقة هم في وضعية متقدمة لجهة إدراكهم أن البعد المعرفي/الثقافي أساسي في تحقيق الأهداف التنموية، كما يستندون إلى إطار مفهومي محسّن للتنمية وإلى تجربة طويلة نسبيا في العمل مع الإعلاميين/ات والتعامل معهم ومع الإعلام بصفته شريكا تنمويا فاعلا.

يستخدم المفهوم الجديد مصطلح «القدرات الاجتماعية» بدل مصطلح «الرأسمال الاجتماعي». وهذا التمييز يشير إلى كون مفهوم التنمية البشرية المستدامة، لا يقتصر على إعادة إنتاج الرأسمال الاجتماعي باعتباره أحد مدخلات الإنتاج، بل هو يهتم بإعادة إنتاج المجتمع كله بما يشمل كل أنواع الأنشطة البشرية، بما فيها الدور بالغ الأهمية الذي تقوم به المرأة في إعادة إنتاج الحياة والمجتمع ضمن العائلة، وصولا إلى الأبعاد الثقافية.

بيـــانـــات الجهـــات الوطنيـــة للإحصـــاء

عادة ما تقوم كل دولة بإنتاج إحصاءات وبيانات عبر أجهزة الإحصاء العامة، أو إنتاج بيانات إحصائية خصوصية حسب القطاعات، من خلال المراصد أو الهيئات الحكومية القطاعية (صحة، تعليم، بيئة...)

ويبقى من الضروري التنبه إلى أهمية الاطلاع على مصادر متنوعة، وتقارير مختلفة على غرار :

- تقارير الدول لمختلف لجان الاتفاقيات الدولية (لجنة سيداو ولجنة حقوق الطفل والاستعراض الدوري الشامل، (UPR) وغيرها من الاتفاقيات الأممية ذات العلاقة)
- توصيات اللجان للدول
- تقارير الظل أو التقارير البديلة للمجتمع المدني

2. الخطـــــوة 2 : تحديد الفجوات على مستوى استجابة أصحاب الواجب[24]

تدعو خطة التنمية المستدامة إلى تغيير جذري وتحوّل في الأنماط السائدة. فحشد الموارد المحلية والخارجية يُعدّ من التحدّيات الملحة في المنطقة العربية، كما يُعدّ تكثيف الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمراً مُلحاً. في المقابل، لا يستلزم التحوّل الجذري، موارد مالية وتسريع الجهود فحسب، بل يتطلب، أكثر ما يتطلب، تحولاً في التوجه والنهج نحو التكامل في السياسات والاستدامة البيئية والحقوق مع التركيز على المساواة، والعدالة، والشمول الاجتماعي، والحريات الأساسية، والمشاركة في السياسة.

ويجب تحليل الفجوات في استجابة أصحاب الواجب على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

أ. علـى المستـــوى الوطنـــي

يمكن تصنيف استجابة أصحاب الواجب إلى مستويين متكاملين :

مستـــوى أفقـــي	مستـــوى عمـــودي
يشتمل على جملة من الاستجابات المرتبطة بالسياسات العامة للدولة، على مستوى السلطة التنفيذية والتشريعية، على غرار :	يتصل بالقطاعات على غرار الصحة والتعليم والبيئة وغيرها من القطاعات المتعلقة بالأهداف.
• مدى اعتماد خطة وطنية (أو خارطة طريق) مستجيبة للنوع الاجتماعي لتنفيذ أجندة 2030 • مدى اعتماد منصة وطنية للإبلاغ • تقديم تقارير طوعية • مدى تضمين مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والموازنات • مدى اعتماد إطار تشريعي متسق • بناء منظومة إحصائية وطنية وفق مقاربة النوع الاجتماعي • مدى قيام البرلمان بدوره الرقابي في المجال	يمكن رصد استجابات الوزارات المعنية بوضع السياسات والبرامج وإنتاج البيانات والإحصاءات وخاصة مدى اعتمادها مقاربة تكاملية يتم تضمين قضايا المساواة بين الجنسين في كافة مستوياتها.

24. أصحاب الواجبات هم الفاعلون الذين لديهم التزام أو مسؤولية معينة لاحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها والامتناع عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويشيع استخدام المصطلح للإشارة إلى الجهات الحكومية، ولكن يمكن أيضًا اعتبار الجهات الفاعلة من غير الدول من مسؤولياتها.

ويمكـــن استخـــدام بعـــض الأمثلـــة لذلـــك :

- عدم اعتماد خطة وطنية (أو خارطة طريق) مستجيبة لمقاربة النوع الاجتماعي لتنفيذ أجندة 2030
- نقص البيانات حسب مقاربة الاجتماعي في منظومات الإحصاءات والبيانات
- وجود ثغرات منهجية في تصميم عملية جمع واستثمار البيانات الإحصائية
- الإطار التشريعي لا يعمل على تعزيز المساواة
- الالتفاف على المقاربة التكاملية بين الأهداف وخاصة تضمين المساواة بين الجنسين في كافة الأهداف والمؤشرات وتجزئة الهدف نفسه والفصل بين مقاصده
- عدم تخصيص موازنات واضحة وكافية لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج
- التركيز على المشاريع بدل السياسات
- عزل قضية المرأة عن اعتماد سياسات تنموية متسقة
- إغفال الجانب المجتمعي والثقافي لقضية المساواة
- عدم إعداد تقارير طوعية من منظور النوع الاجتماعي (أو عدم إعداد تقارير بالكامل)
- عدم اعتماد منصة وطنية للإبلاغ
- ضعف تحديد الأولويات المتعلقة بالمساواة وتضمينها في السياسات والموازنات
- ضعف التقدم في تحقيق المؤشرات ذات العلاقة بالمساواة (بشكل عام أو في قطاعات خصوصية)
- استبعاد المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية النسوية من مسارات التكييف والتخطيط والتنفيذ والمتابعة.

ويمكن استخدام أداة بسيطة لذلك :

صاحب الواجب	ما يقوم به في مجال تنفيذ التزامات الدولة حيال أجندة 2030	ما لا يقوم به في مجال تنفيذ التزامات الدولة حيال أجندة 2030	تأثير ذلك على تحقيق المساواة بين الجنسين
رئيس السلطة التنفيذية (رئيس، ملك، أمير...)			
رئيس الحكومة (أو الوزير الأول)			
الوزارات الأفقية (المالية، التخطيط، التعاون الدولي)			
الوزارات التقنية (الصحة، التعليم، البيئة، التجهيز...)			
البرلمان			
الجهاز الوطني للإحصاء			
الوزارة أو الهيئة المكلفة بحقوق النساء			
الشركاء والمانحون			
القطاع الخاص			

ب. على المستوى الإقليمي أو الدولي

يحمل تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، واجبات على مختلف جهات القرار الإقليمي والدولي، خاصة في مجال الدعم الفني والمالي والتنسيق والمتابعة لجهود الدول في تحقيق التزاماتها. وعليه، فإن تقصير الفاعلين الإقليميين والدوليين في القيام بذلك يشكل فجوة في استجابتهم. كما يمكن التفكير في الفجوات العمودية داخل قطاع واحد وتحديدها.

ويمكن تقديم بعض الأمثلة على ذلك :

- ضعف التنسيق الإقليمي و/أو شبه الإقليمي لدعم جهود الدول في إدماج منظور النوع الاجتماعي في مختلف مجالات تنفيذ أجندة التنمية المستدامة
- ضعف الدعم الفني والمالي المقدم على مستوى الإقليمي و/أو شبه الإقليمي لدعم جهود الدول في إدماج منظور النوع الاجتماعي في مختلف مجالات تنفيذ أجندة التنمية المستدامة
- ضعف إدماج منظور النوع الاجتماعي في آليات متابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها في مختلف مجالات تنفيذ أجندة التنمية المستدامة

ويمكن استخدام أداة بسيطة لذلك :

صاحب الواجب	ما يقوم به في مجال تنفيذ التزامات الدولة حيال أجندة 2030 (أو الهدف)	ما لا يقوم به في مجال تنفيذ التزامات الدولة حيال أجندة 2030 (أو الهدف)	تأثير ذلك على تنفيذ الدول لالتزاماتها تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 (أو الهدف)
جامعة الدول العربية			
الاتحاد الافريقي			
الاسكوا			
مجلس التعاون الخليجي			
اتحاد المغرب العربي			
المنتدى العربي للتنمية المستدامة			
المنتدي السياسي رفيع المستوى			
منتدى دافوس			
وكالات الأمم المتحدة			
اليونسكو، الايسسكو، الالكسو			
منظمة المدن العربية			

3. الخطـــــوة 3 : تحديــد موضــوع المناصــرة ومستواهـا

تشير مختلف التقارير الدولية والعربية إلى تعثّر دول المنطقة في تحقيق العديد من المؤشرات، وصعوبة توصلها لتحقيق أغلبها في أفق 2030، بالرغم من التفاوت بين الدول حسب الأهداف والغايات. ولعلّ أهم مجالات التعثر تتعلق بفجوات المساواة وانعدام العدالة، في حين أنها تمثل قلب أجندة التنمية المستدامة، بقطع النظر عن تحقيق مؤشرات تقنية في بعض المجالات.

وإزاء تعدّد مجالات تقصير الدول في المنطقة العربية في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة بشكل عام، وإدماج منظور المساواة بشكل خاص وذلك بالرجوع إلى التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، فإنه من المهمّ تحديد موضوع المناصرة ومستواها (الأفقي أي في علاقة بالسياسات والموازنات العامة ومقاومة الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، أو العمودي في علاقة بقطاع معين على غرار الصحة أو التعليم أو غيرها...).

هذا، ويمكن أن تكون المناصرة على المستوى الوطني، وقد تكون أيضا على المستوى الإقليمي أو الدولي، إذ أنه من الممكن النظر إلى تقصير صانعي قرار في هذه المستويات في مجال دعم إدماج منظور النوع الاجتماعي في مختلف مجالات أجندة التنمية 2030.

ويستند التحديد إلى معايير موضوعية :

- السياق الوطني (الاقتصادي، السياسي، الديمقراطية والحوكمة، الأمن والسلام)
- مدى تقدّم الدولة في الإنجاز (بشكل عام)
- مدى اعتماد الدولة لمقاربة النوع الاجتماعي
- قدرات مجموعة المناصرة ومواردها

من المهم تجنب صياغة إشكاليات/مواضيع المناصرة بشكل فضفاض وغير واقعي، لأن ذلك من شأنه أن يجعلها غير قابلة للتطبيق، مما يعرض مجموعة المناصرة لعديد المخاطر، أهمها تفتت المجموعة نفسها أو خسارة مصداقيتها.

ولا يعني ذلك قمع الطموح أو الاقتصار على مجالات صغيرة وغير ذات أثر على مسار إدماج المساواة في كامل مسار تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، و إنما اختيار أولويات في مجال المناصرة، تكون متناسقة مع السياق ومع قدرات مجموعة المناصرة بحيث تكون قادرة على النجاح فيها والمرور إلى مرحلة أكبر في المناصرة.

أ. علـــى المستـــوى الوطنـــي الأفقـــي

تتوجه المناصرة هنا أساسا إلى السلطة التنفيذية، أو السلطة التشريعية في البلد باعتبارها صانع القرار الأفقي الذي يخترق مختلف مجالات تطبيق الأجندة.

ويكون موضوعها إجابة على إحدى الفجوات التي تمّ تحديدها في الخطوة 2 (تحديد الفجوات على مستوى استجابة أصحاب الواجب).

أمثلـــة لمـــا يجـــب تجنبـــه	أمثلـــة ممكنـــة
إدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة المجالات ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة	وضع خارطة طريق وطنية وفق مقاربة النوع الاجتماعي لتنفيذ أجندة 2030
تطوير كافة التشريعات التي تحتوي على انتهاكات لحقوق النساء	اعتماد منظومة بيانات وإحصاءات مراعية للنوع الاجتماعي لرصد التقدم في تنفيذ أجندة 2030
القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء	اعتماد آليات وطنية تشاركية لمراقبة تنفيذ الدولة لالتزاماتها تجاه أجندة 2030 من منظور النوع الاجتماعي
تحقيق المساواة بين الجنسين في كافة المجالات	تقوية تعبئة الموارد لفائدة إدماج منظور النوع الاجتماعي في تنفيذ الدولة لالتزاماتها تجاه أجندة 2030

ب. علـــى المستـــوى الوطنـــي العمـــــودي

تتوجه المناصرة هنا أساسا إلى صانع القرار في علاقة بأحد المجالات أو القطاعات المرتبطة بهدف من أهداف التنمية المستدامة (مثال : الصحة، الشؤون الاجتماعية، التعليم، العدالة، البيئة...)، ويكون موضوعها إجابة على إحدى الفجوات التي تمّ تحديدها في علاقة بإدماج منظور النوع الاجتماعي والمقاربة المتسقة التي تؤكد عليها الأجندة.

أمثلـــة لمـــا يجـــب تجنبـــه	أمثلـــة ممكنـــة
إدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة المجالات ذات العلاقة بالهدف X	وضع خارطة طريق مراعية للنوع الاجتماعي لتنفيذ أجندة التنمية 2030 في مجال X
تطوير كافة التشريعات التي تحتوي على انتهاكات لحقوق النساء في مجالX	اعتماد منظومة بيانات وإحصاءات مراعية للنوع الاجتماعي لرصد التقدم في تنفيذ أجندة 2030 في مجال X
القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء	اعتماد آليات وطنية تشاركية لمراقبة تنفيذ التزامات الدولة تجاه أجندة 2030 من منظور النوع الاجتماعي في مجال X
تحقيق المساواة بين الجنسين في كافة المجالات	تقوية تعبئة الموارد والشراكات لفائدة إدماج منظور النوع الاجتماعي في تنفيذ التزامات الدولة تجاه أجندة 2030 في مجال X

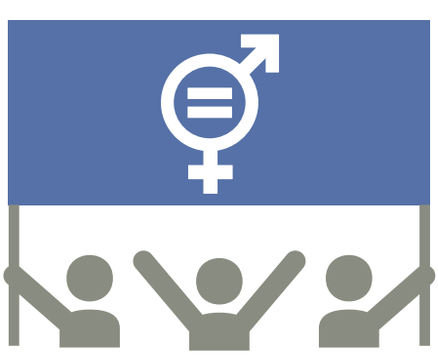

ج. على المستوى الإقليمي أو الدولي

يمكن أن تتوجه المناصرة على المستوى الإقليمي أو شبه الإقليمي أو الدولي إلى صانعي القرار في هذه المستويات، بناء على الفجوات المحددة في الخطوة 2 : تحديد الفجوات على مستوى استجابة أصحاب الواجب، سواء بشكل أفقي (في مسار دعم الدول لتنفيذ الأجندة بشكل عام) أو عمودي (في مجال محدد).

أمثلة لما يجب تجنبه	أمثلة ممكنة
دعم إدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة المجالات ذات العلاقة بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة (أو بالهدف X)	وضع خارطة طريق إقليمية مراعية للنوع الاجتماعي لتنفيذ أجندة التنمية 2030 (أو في مجال X)
تمويل إدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة المجالات ذات العلاقة بتنفيذ أجندة المستدامة (أو بالهدف X)	مساندة الدول فنيا وماليا لاعتماد منظومة بيانات وإحصاءات مراعية للنوع الاجتماعي لرصد التقدم في تنفيذ أجندة 2030 في مجال X
حثّ الدول على إدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة المجالات ذات العلاقة بتنفيذ أجندة المستدامة (أو بالهدف X)	اعتماد آليات إقليمية تشاركية لمراقبة تنفيذ التزامات الدولة تجاه أجندة 2030 من منظور النوع الاجتماعي في مجال X
حثّ الدول على تحقيق المساواة بين الجنسين في كافة المجالات	تقوية تعبئة الموارد والشراكات لفائدة إدماج منظور النوع الاجتماعي في تنفيذ التزامات الدولة تجاه أجندة 2030 في مجال X

4. الخطـــوة 4 : تحديد الفاعلين والمؤسسات ذات العلاقة بمـوضـوع المنـاصرة على مستـــوى القـــرار والتأثيـــر

أ. تحديـــد الفاعليـــن والمؤسســـات

حيث تتطلب المناصرة تحديد صناع القرار المرتبطين بموضوع المناصرة والقرار المطلوب (سياسة، نص تشريعي، قرار، برنامج، آلية...)، فإنه من البديهي أن يقع تحديد مختلف الفاعلين من ذوي العلاقة وخاصة ديناميات القرار والسلطة والتأثير قصد اقتراح السبل الممكنة للتأثير.

ويتطلب هذا جمع المعطيات والبيانات والتقارير والبحوث من مصادر مختلفة، قصد التحديد الجيد للفاعلين والمؤسسات من ذوي العلاقة بموضوع المناصرة، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وفي ما يلي قائمة أولية للاسترشاد :

البرلمان، السلطة التنفيذية، الهيئات الوطنية المكلفة بمتابعة الخطة الوزارات المعنية بالتخطيط العام، الوزارات القطاعية، الجماعات المحلية (أو أجهزة الحكم المحلي أو اللامركزي) أجهزة الإحصاء العامة، الجهات المنتجة للبيانات والإحصاءات وكالات الأمم المتحدة، الجهات المانحة، الشركاء التقنيون للدولة المجتمع المدني (جمعيات، نقابات، اتحادات)، الإعلام، القطاع الخاص (اتحادات أصحاب المؤسسات مثلا) المنتدى العربي للتنمية المستدامة، المنتدى السياسي رفيع المستوى الاسكوا، جامعة الدول العربية، الاتحاد الافريقي، مجلس التعاون الخليجي، المنظمات الإقليمية والدولية غير الحكومية على المستوى الإقليمي (عربي، إفريقي، آسيوي...)

التفكيك والتحديد مهم جدا في هذا المستوى، حيث يجب تجنب تحديد «مجموعات» على غرار «الوزارات» أو الحكومة مثلا، وتفصيلها حسب ما يتطلبه السياق (الأفقي أو العمودي). يجدر تحديد أهم المتدخلين الممكنين بقطع النظر عن دورهم الفعلي أو مواقفهم حاليا

ب. تحديد مواقف الفاعلين والمؤسسات

من الضروري فهم المواقف الحالية للمتدخلين، قصد وضع تصور لما يجب أن تكون عليه، ويكون ذلك بالاستناد إلى موضوع المناصرة تحديدا (الخطوة 3).

ويمكن في ذلك استخدام أداة تمكن من وضع خارطة المواقف الأولية :

التأثير / الموقف	معارض نشيط	معارض غير نشيط	محايد	حليف غير نشيط	حليف نشيط
صاحب قرار					
تأثير قوي					
تأثير متوسط					
تأثير ضعيف					

لفهم كيفية ملء مصفوفة التأثير والقوى والسلطة :

معارض نشيط	معارض غير نشيط	محايد	حليف غير نشيط	حليف نشيط
يعمل بشدة ويقوم بأفعال أو تصريحات ضدّ موضوع المناصرة، قبل الانطلاق في الحملة	ضدّ موضوع المناصرة لكنه لا يقوم بأفعال أو تصريحات حوله	لا يعرف شيئا عن موضوع المناصرة أو ليس لديه موقف منه	مع موضوع المناصرة لكنه لا يقوم بأفعال أو تصريحات حوله	يعمل بشدة ويقوم بأفعال أو تصريحات لصالح موضوع المناصرة، قبل الانطلاق في الحملة

صاحب قرار	صاحب القرار النهائي حول موضوع المناصرة
تأثير قوي	تأثيره على مسار صنع القرار حول موضوع المناصرة قوي أو هو صاحب قرار فرعي (مثال : مجلس الوزراء يصادق على مقترح مشروع قانون قبل إحالته للبرلمان الذي هو صاحب القرار التشريعي النهائي)
تأثير متوسط	تأثيره على مسار صنع القرار (النهائي أو الفرعي) حول موضوع المناصرة متوسط (مثال : الإعلام يؤثر على صانع القرار النهائي أو صانعي القرار الفرعيين)
تأثير ضعيف	تأثيره على مسار صنع القرار (النهائي أو الفرعي) حول موضوع المناصرة ضعيف

تحديد التأثير مهمّ جدا قصد وضع أولويات في مسار المناصرة، وترشيد تركيز الجهود والموارد.

II. مرحلـــــة التخطيـــط

1. الخطـــــوة 5 : رسم مســـار التغيير لحملة المنـــاصرة وتبـــويـــــب الأولـــويـــات

يمثل مسار التغيير عنصرا أساسيا في تخطيط حملات المناصرة، حيث يمكّن من وضع بناء منطقي لجملة من التغييرات الفرعية التي تؤثر على القرارات الفرعية والقرار النهائي المرتبط بموضوع الحملة، ويمثل كل منها هدفا فرعيا.

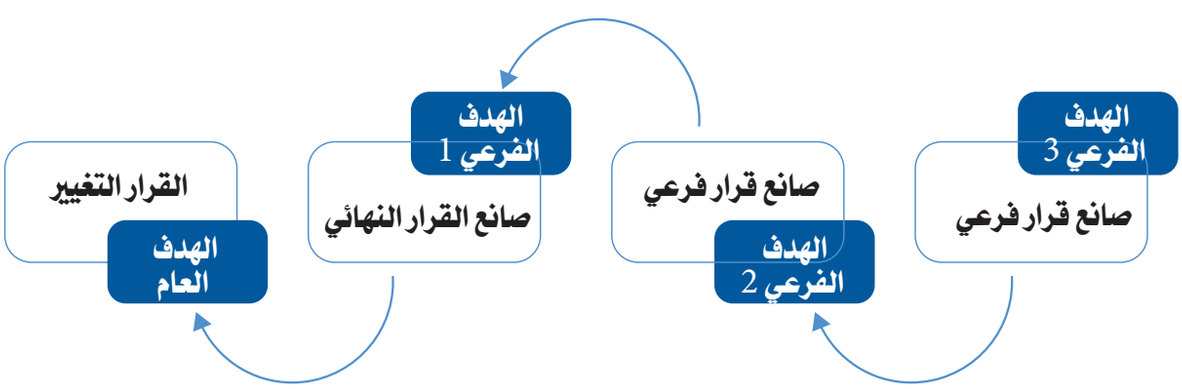

وعادة يرتبط كل تغيير فرعي بواحد أو أكثر من الفاعلين ذوي التأثير القوي (صانعي القرارات الفرعية) الذين تم تحديدهم في الخطوة 3 وتغيير موقفه بدرجة أو درجتين على الأكثر.

مثـــــــال :

- وزير المالية يمكن أن يمر من محايد إلى حليف سلبي
- مدير/رئيس الجهاز الوطني للإحصاء يمكن أن يمر من حليف سلبي إلى حليف نشيط (أو من معارض سلبي إلى حليف سلبي)

ويمكن استخدام تغييرات على مستوى الفاعلين من ذوي التأثير المتوسط قصد التأثير على صانعي القرارات الفرعية، وتغيير مواقفهم بدرجة أو درجتين على الأكثر.

مثـــــــال :

الإعلام والمجتمع المدني يمكن أن يمرا من «محايد» إلى «حليف سلبي» أو «حليف نشيط» للتأثير على صانع قرار فرعي أو نهائي.

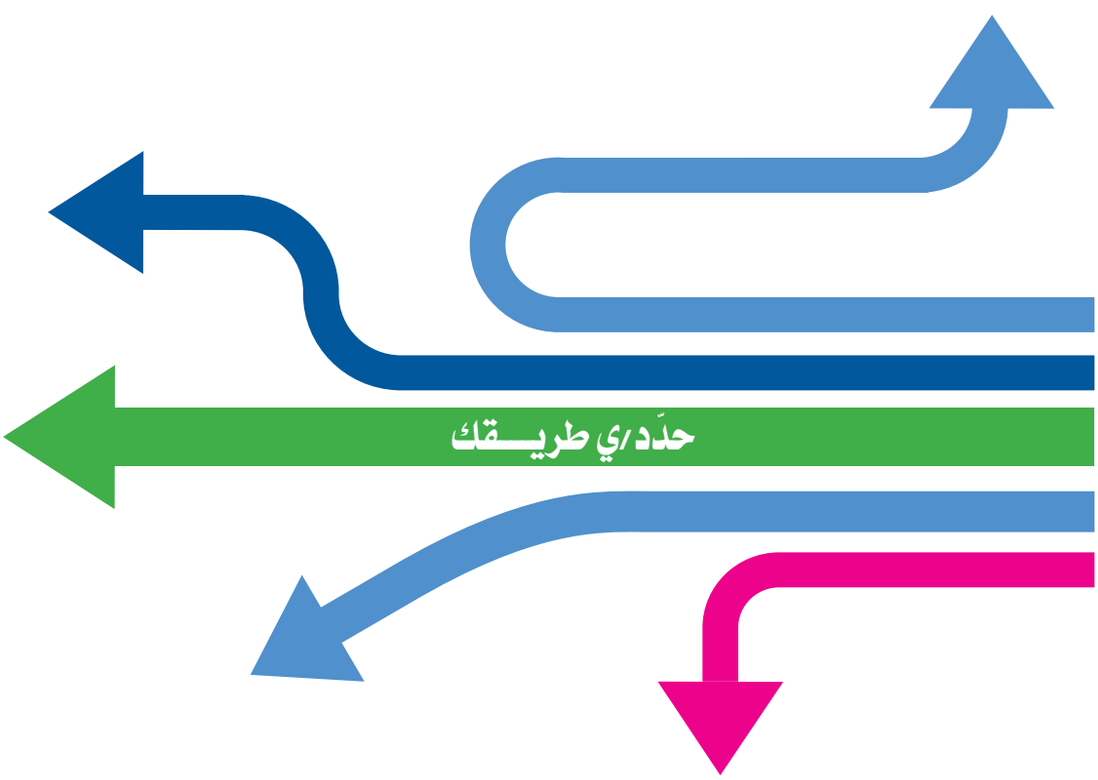

ويمكن أن يساعد الجدول التالي في رسم مسار التغيير

مستوى القرار/التأثير	الجهة المعنية	التغيير في الموقف أو القرار المطلوب منه	الجهات المؤثرة عليه
صانع القرار النهائي			
صانع القرار الفرعي 1			
صانع القرار الفرعي 2			
صانع القرار الفرعي 3			

مثـــال : موضوع المناصرة : وضع خارطة طريق وطنية مراعية للنوع الاجتماعي لتنفيذ أجندة 2030

الهـــدف العـــام : السلطة التنفيذية تعتمد خارطة طريق وطنية مراعية للنوع الاجتماعي لتنفيذ أجندة 2030 في نهاية 2021

مستوى القرار/التأثير	الجهة المعنية	التغيير في الموقف أو القرار المطلوب منه	الجهات المؤثرة عليه
صانع القرار النهائي	رئيس السلطة التنفيذية (رئيس، ملك، أمير، رئيس الحكومة)	يصدر قرار اعتماد خارطة الطريق (عن طريق أمر أو ظهير أو قرار...)	• مجلس الوزراء • الوزارات المعنية • الشركاء والمانحون • الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة • المجتمع المدني
صانع القرار الفرعي 1	مجلس الوزراء	يصادق على مشروع خارطة الطريق	• الوزارات المعنية • الشركاء والمانحون • الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة • المجتمع المدني
صانع القرار الفرعي 2	الوزارات المعنية	تعدّ مشروعا لخارطة الطريق على مستوى قطاعاتها	• الشركاء والمانحون • الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة • المجتمع المدني
صانع القرار الفرعي 3	الشركاء والمانحون	تقدم المشورة والدعم للوزارات حول إدماج منظور النوع الاجتماعي في قطاعاتها في إطار متابعة تنفيذأجندة 2030	• الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة • المجتمع المدني
صانع القرار الفرعي 4	الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة	تعتمد توصية خاصة حول تقوية المشورة والدعم للحكومات حول إدماج منظور النوع الاجتماعي في إطار متابعة تنفيذ أجندة 2030	• الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة • المجتمع المدني
صانع القرار الفرعي 5	المجتمع المدني	يكون تحالفات أو فرق عمل حول دعم إدماج منظور النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات في إطار متابعة تنفيذ أجندة 2030	• مجموعة المناصرة • شركاء ومانحون

من المهم في صياغة الهدف العام والأهداف الفرعية في مسار المناصرة احترام معيار SMART

ويمكن اعتماد التمشي التالي لصياغة الأهداف :

- **الهدف العام** : الجهة المخولة + الفعل المطلوب + القرار + الحيز الزمني

السلطة التنفيذية + **تعتمد** + **خارطة طريق وطنية مراعية للنوع الاجتماعي لتنفيذ أجندة** 2030 + **في نهاية** 2021

- **الهدف الفرعي** : صانع القرار (النهائي أو الفرعي) + الفعل المطلوب + القرار + الحيز الزمني

رئيس السلطة التنفيذية + **يصدر قرار** +**اعتماد خارطة الطريق** + **في نهاية** 2021

مجلس الوزراء + **يصادق على**+ **مشروع خارطة الطريق**+ **قبل نهاية** 2021

وبناء على تحديد نوع التغيير والجهة المستهدفة، يمكن التفكير في الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك والطرق الملائمة للتوصل إلى التأثير على صانعي القرار الفرعي والنهائي، عبر استراتيجيات وتكتيكات مناسبة.

2. الخطـــــوة 6 : اختيـــــار الاستراتيجيـــــات والتكتيـــكـــات والأدوات

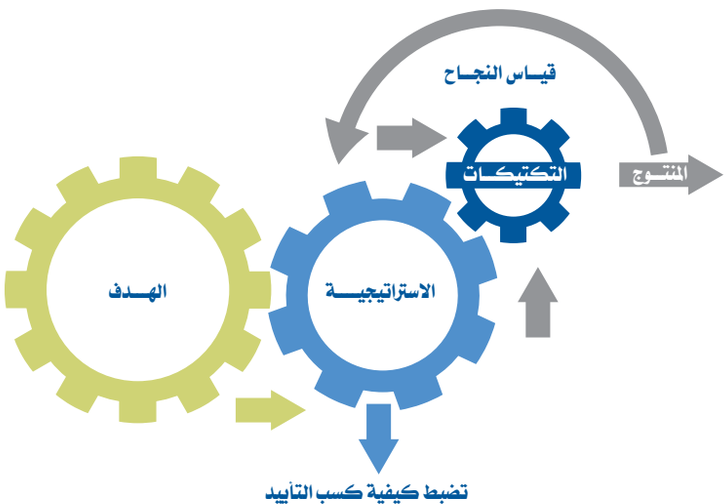

أ. الاستراتيجيـــــات

تعتمد المناصرة جملة من الاستراتيجيات في كل هدف فرعي، يمكن استخدامها بشكل منفصل أو بشكل متكامل (أكثر من استراتيجية في كل هدف فرعي).

وتمثل كل استراتيجية مجموعة القرارات التي تحدد الأمور الهامة التي يجب القيام بها لتحقيق الهدف الفرعي.

- استراتيجية التوعية والتثقيف بالحقوق (المعرفة وإنتاجها)
- استراتيجية التدريب وبناء القدرات
- استراتيجية التعاون والتنسيق والتشبيك
- استراتيجية المواجهة والضغط

ب. اختيـــــار الاستراتيجيـــــات

يخضع اختيار الاستراتيجيات في كل هدف فرعي إلى فهم جيد للسياق (خطوات الإعداد وتحليل الفجوات والمواقف)، ووعي جيد بقدرات مجموعة المناصرة ومواردها الممكنة.

وتحدد الاستراتيجية التوجه العام المستخدم حيال الجهة المستهدفة بالتغيير الفرعي، وذلك بناء على موقفها المحدد في الخطوة 4 **تحديد الفاعلين والمؤسسات ذات العلاقة بموضوع المناصرة على مستوى القرار والتأثير**.

فمثلا، إذا كان المستهدف محايدا، يفضل استخدام التوعية و/أو بناء القدرات وإذا كان حليفا غير نشيط، يحبذ استخدام التعاون والتنسيق والتشبيك، أما إذا كان معارضا غير نشيط أو نشيط، يمكن استخدام المواجهة والضغط.

ويمكن استخدام أداة للمساعدة على الاختيار :

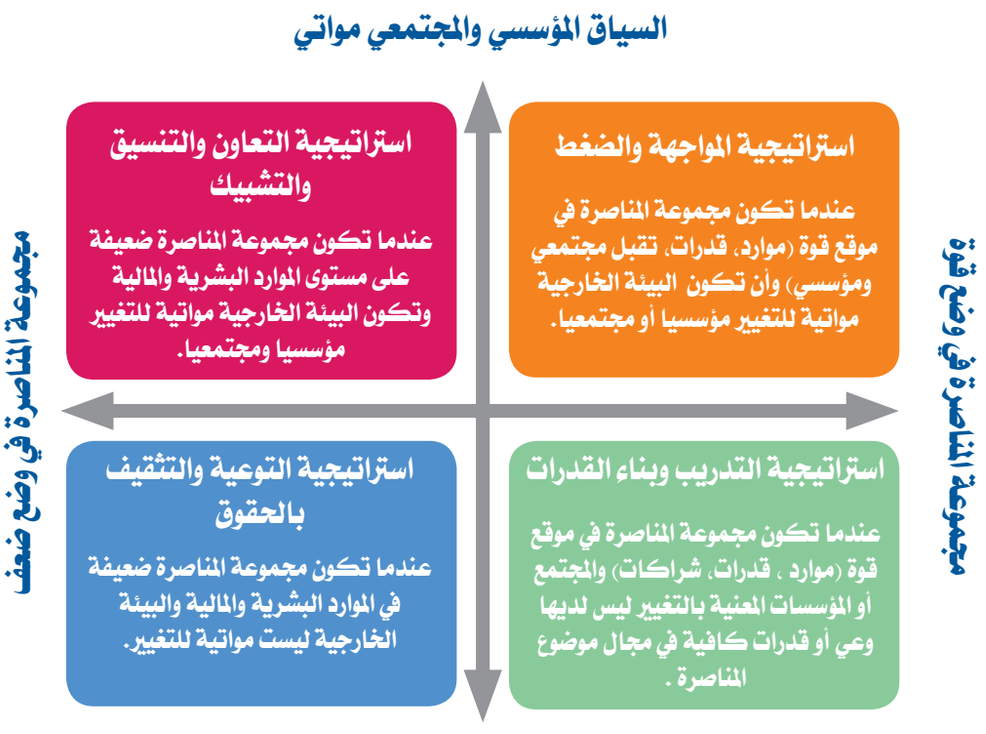

ج. التكتيكـــــات

التكتيك هو إجراء محدد أو منظومة من الإجراءات تُتّخذ للتأثير على موقف معين. وهي الطريقة التي ندفع بها استراتيجية ما إلى الأمام.

وترتبط التكتيكات وثيق الارتباط بالهدف الفرعي والاستراتيجيات المحددة للهدف والجهة المتوجه لها فيه، حيث يجب أن تكون متناسقة معها.

كما يبقى من الضروري أن تحترم التكتيكات مبادئ حقوق الإنسان والأخلاقيات (ethics)، وأن تتناسب مع قدرات مجموعة المناصرة ومع صانعي القرار الفرعيين المتوجه لهم بها.

أمثلـــــــــة :

الاستراتيجيـــة	تكتيكـات ممكنـة
التوعية والتثقيف بالحقوق (المعرفة وانتاجها)	• إطلاق حملة إعلامية أو توعوية • إنتاج بحوث وملخصات • إنتاج إحصاءات وصور بيانية وبثها على منصات الكترونية • إصدار بيانات • توجيه رسائل مفتوحة للرأي العام في الإعلام • تنظيم أيام مفتوحة، قوافل توعية، فعاليات توعية • التعاون مع الإعلام والاتصال (المباشر أو عبر وسائل الاتصال أو التواصل الاجتماعي) • تنظيم معارض • نشر تجارب مقارنة أو تجارب ناجحة • تقديم الشهادات الحية (testimonies) • رواية التجارب الشخصية(story telling)
استراتيجية التدريب وبناء القدرات	• تدريب مدربين/ات • التدريب بالأقران Peer Education • ورشات عمل • ورشات تدريب • التدريب الالكتروني (عن بعد، مساقات MOOCs ...) • أدلة تدريبية، إرشادية • ورقات توجيهية (guidelines)
التعاون والتنسيق والتشبيك	• تكوين شبكات، تحالفات، تنسيقيات، مجموعات عمل، مجموعات تفكير • وضع خطة عمل مشتركة • اعتماد ميثاق مشترك • عقد ورشات عمل مشترك • إرساء منصة الكترونية • إنشاء منظومة اتصال (مجموعات على منصات تواصل) • وضع آلية تنسيق (نشرة newsletter، اجتماعات دورية...) • رصد تمويلات مشتركة • وضع موارد للاستخدام • تبادل موارد أو خبرات متكاملة • إنتاج محامل أو تنظيم أنشطة مشتركة • إعداد ورقات سياسات Policy papers/ Briefs
المواجهة والضغط	• مراسلات رسمية • لقاءات مباشرة • سياسات بديلة • الحشد المجتمعي • عرائض • الرسائل المفتوحة في الإعلام • تقارير الظل • شكاوى (تقاضي استراتيجي وطنيا أو دوليا) • إعتصام، إضراب، مقاطعة، عصيان مدني • المسيرات (التقليدية أو الرمزية) • تشهير في الإعلام • تشهير في المحافل الوطنية والدولية (خاصة ذات العلاقة بمتابعة تنفيذ الأجندة)

د. اختيـــــار التكتيكـــــات

كما يجب مراعاة جملة من العناصر لاقتراح تكتيكات فعالة :

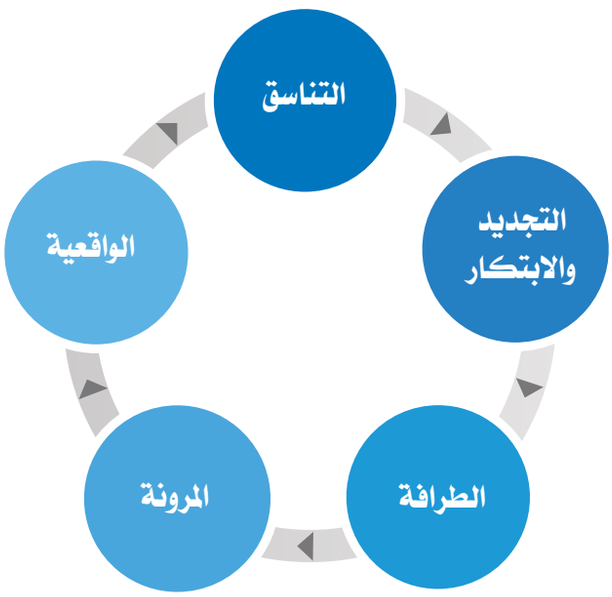

- **التناسق** : مع الهدف والجهة المستهدفة، أي أنه ليس مقبولا مثلا في إطار هدف فرعي نقرر فيه استخدام استراتيجية التعاون والتنسيق، أن نستخدم تكتيكا مبنيا على الضغط. كما أن التكتيك يتوجه إلى جهة مستهدفة لديها خصوصيات، أي أننا لا نستخدم مثلا مع صانع قرار سياسي أو رسمي تكتيكات غير متناسقة معه (مثال فيديوهات ساخرة، أو وسائل تواصل اجتماعية هو غير معني بها أو أنها تحدث نفورا منها).

- **التجديد والابتكار** : يمكن الاستلهام من تجارب مختلفة لاختيار التكتيكات، لكن تكييفها للسياق وإضفاء التجديد والابتكار عليها يمنحها أثرا أكبر ويجعلها أقدر على تحقيق المنتظر منها. فمثلا، من الدارج استخدام تكتيك «المسرح المجتمعي» لكسب تأييد المجتمع المحلي، لكن التفكير في إضافة عناصر مجددة (على غرار بثّ النشاط بشكل فوري على عدد من شاشات العرض في مناطق مختلفة، أو تشريك شخصيات عامة أو فنية...).

- **الطرافة** : حتى يكون للتكتيك أثر جيد، يجب ألا يكون مكرّرا أو مملّا، وذلك ليلفت نظر الجهة المستهدفة في الهدف الفرعي.

- **المرونة :** يرتبط التكتيك بعدد من المتغيرات الداخلية والخارجية (قد تكون الطقس، أو الوضع الأمني، أو التكنولوجيا أو أي عنصر آخر)، لذا من المهم عند وضع التكتيكات أن نفكر مسبقا ببدائل أو تحويرات ممكنة لتقليص أخطار الفشل في تنفيذ التكتيك.

- **الواقعية والقابلية للتنفيذ :** التكتيك الجيد هو التكتيك الواقعي، والذي لا يستدعي كلفة (في الوقت والجهد والموارد) غير متناسبة مع الهدف.

ويمكن استخدام الجدول للتأكد من التكتيكات المقترحة

الهدف الفرعي	الاستراتيجية المعتمدة	الطرف المستهدف	التكتيكات المقترحة	قدرات مجموعة المناصرة	المخاطر المحتملة	البدائل الممكنة

3. الخطـــــوة 7 : بناء الرسائل الخصوصية

يتأثر صانع القرار النهائي وصانعو القرارات الفرعية أو مختلف الجهات المستهدفة بالمناصرة برسائل مبنية بلغة تتماشى مع طبيعتهم، وتبرز ما يمكن أن يكسبوه أو يخسروه من خلال تغيير موقفهم من موضوع المناصرة.

ويحتاج بناء الرسائل الخصوصية إلى فهم جيد للفئات المستهدفة، وإلى ديناميات السلطة والقوة، وخاصة تحديد أدوار الفئة المستهدفة وصلاحياتها في مقابل ما يمكن أن يحصل عند تقصيرها أو عدم القيام بالمطلوب منها. كما أن طبيعة الجهة المستهدفة تؤثر على نوع الأدوات أو اللغة المستخدمة للتأثير :

طبيعة صانع القرار (النهائي أو الفرعي)	أمثلة من الأدوات المؤثرة	طبيعة اللغة والحجج المستخدمة للإقناع
سياسي	ورقات سياسات وملخصات، إحصاءات، تقارير ظل، الضغط الإعلامي، شكاوى استراتيجية، الحشد المجتمعي، كشف التقصير في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية،...	• تقنية مبسطة (دون نظريات أو منهجيات تفصيلية) • تبرز مصلحة الجهة المستهدفة • تجارب مقارنة ناجحة • تربط الموضوع بالتزامات الجهة المستهدفة تجاه المجتمع المحلي (الناخبين/ات مثلا) وتجاه المجتمع الدولي
تشريعي	ورقات سياسات وملخصات، إحصاءات، تقارير ظل، الضغط الإعلامي، شكاوى استراتيجية، الحشد المجتمعي، اللقاءات المباشرة...	• تقنية مبسطة (دون نظريات أو منهجيات تفصيلية) • تبرز مصلحة الجهة المستهدفة • تربط بين الموضوع وأدوار السلطة التشريعية في مجال التشريع ومراقبة أداء الحكومة
تنفيذي	ورقات بحثية معمقة، ورقات سياسات، بدائل للسياسات، إحصائيات، تقارير ظل، شكاوى استراتيجية، الحشد المجتمعي، كشف التقصير في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية...	• تقنية مفصلة (دون نظريات، مع توضيح التمشي والمنهجية المعتمدة) • تبرز مصلحة الجهة المستهدفة • تربط الموضوع بتوجهات السلطة السياسية والتزامات الحكومة والبرلمان
خبراء أو مستشارون	بحوث معمقة، ورقات عمل علمية وتقنية ذات موثوقية، مصادر علمية، تقارير صادرة عن جهات ذات مصداقية علمية...	• تقنية متخصصة (مع توضيح النظريات والمنهجيات) • تجارب مقارنة موثقة وموثوقة
مجتمع محلي أو مجموعات أصحاب المصلحة	محامل سمعية وبصرية، شهادات، حملات إعلامية وتوعوية، أنشطة حشد، الإعلام والاتصال، أنشطة جماهيرية...	• مبسطة وغير تقنية (تعتمد على أمثلة واقعية) • تبرز مصلحة الجهة المستهدفة • تربط الموضوع بحياتهم اليومية
إعلام	إحصاءات وبيانات ملخصة، محامل سمعية وبصرية، شهادات واقعية...	• مبسطة وغير تقنية (تعتمد على أمثلة واقعية) • طريفة وجذابة • تربط الموضوع بحياة الناس اليومية
مانحون وشركاء	ورقات سياسات، مقترحات مشاريع، توصيات اللجان والهيئات المختصة، اللقاءات المباشرة...	• تقنية مبسطة • تبرز مصلحة الجهة المستهدفة، في علاقة بتوجهاتها الاستراتيجية • فيها ابتكار وتجديد واستئناس بنماذج أو تجارب

مثـــــــال :

موضوع المناصرة : وضع خارطة طريق وطنية مراعية للنوع الاجتماعي لتنفيذ أجندة 2030

الجهة المستهدفة بالرسالة	المطلوب منها	دورها وصلاحياتها في المجال	ما يمكن أن تكسبه بتبني المطلوب	ما يمكن أن تخسره
رئيس السلطة التنفيذية (رئيس، ملك، أمير، رئيس الحكومة)	يصدر قرار اعتماد خارطة الطريق (عن طريق أمر أو ظهير أو قرار...)	وضع السياسات التنفيذية العامة	تحسين صورة البلد، تقليص التمييز وتحقيق التزامات البلد وطنيا ودوليا، تعبئة موارد خارجية، تطبيق الدستور	المساءلة من البرلمان خسارة المصداقية مع المجتمع والمجتمع المدني، خسارة المصداقية تجاه المانحين وتقليص التمويل، المسؤولية السياسية
مجلس الوزراء	يصادق على مشروع خارطة الطريق	تنسيق السياسات القطاعية	تقوية موقف الائتلاف الحكومي، الحصول على دعم المانحين والمجتمع المدني	
الوزارات المعنية	تعدّ مشروعا لخارطة الطريق على مستوى قطاعاتها	وضع السياسات القطاعية	كسب دعم المانحين والشركاء والمجتمع المدني، إبراز توجه الحزب السياسي المنتمي إليه، تقوية الصورة السياسية، تعبئة موارد خارجية	
البرلمان	يراقب أداء السلطة التنفيذية في مجال تنفيذ الالتزامات بالخطة	التشريع الرقابة والمساءلة	كسب الدعم المجتمعي وطنيا ودوليا، صورة إيجابية لتنفيذ الدستور والاتفاقيات والالتزامات، تحسين صورة البلد	خسارة دعم أصحاب المصلحة والمجتمع المدني، التعرض للضغط الإعلامي والمجتمعي، التظلم لدى الهيئات الدستورية الرقابية
الشركاء والمانحون	تقدم المشورة والدعم للوزارات حول إدماج منظور النوع الاجتماعي في قطاعاتها في إطار متابعة تنفيذ أجندة التنمية 2030	تقديم الدعم الفني والمالي	تقديم حصيلة جيدة لدافعي الضرائب في البلد الأصلي، أو للجهات المسؤولة على المتابعة، الإيفاء بالالتزامات تجاه خطة التنمية 2030، بناء شراكات استراتيجية فعالة	نقص التمويل من دافعي الضرائب أو البلد الأصلي، التشهير بالتقصير في المحافل الدولية أو أنشطة متابعة خطة التنمية المستدامة
الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة	تعتمد توصية خاصة حول تقوية المشورة والدعم للحكومات حول إدماج منظور النوع الاجتماعي في إطار متابعة تنفيذ أجندة التنمية 2030	تقديم الدعم الفني والمتابعة	التقدم في تنفيذ الخطة تقوية التضامن الدولي تقديم حصيلة جيدة للجلسة العامة للأمم المتحدة	عدم التوصل لتحقيق الأهداف والمؤشرات، نقص تمويل المانحين والشركاء، التشهير بالتقصير في المحافل الدولية أو أنشطة متابعة خطة التنمية المستدامة
المجتمع المدني	يكوّن تحالفات أو فرق عمل حول دعم إدماج منظور النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات في إطار متابعة تنفيذ أجندة التنمية 2030	المراقبة والمساءلة تقديم المقترحات التوعية والضغط	تحقيق الرؤية الحقوقية، تنفيذ المشاريع والدور المناط بعهدته بمقتضى الخطة، كسب تأييد أصحاب المصلحة، تعبئة الدعم الفني والمالي	خسارة الدعم المجتمعي من أصحاب المصلحة، خسارة الدعم المقدم من المانحين والشركاء، تعطل تنفيذ الأهداف الحقوقية والتنموية، صورة سلبية

من خلال الجدولين السابقين، يمكن بناء الرسائل المناسبة لكل جهة مستهدفة، واختيار أفضل الأدوات لتقديم هذه الرسائل، بشكل يضمن أكثر فعالية للتكتيكات، وأكبر فرص النجاح للاستراتيجيات المقترحة، وبذلك يمكن تحقيق الأهداف الفرعية والهدف العام من موضوع المناصرة.

استراتيجيات بدون تكتيكات، هي أطول طريق للنصر، تكتيكات بدون استراتيجيات، هي الجلبة الكبيرة التي تسبق الهزيمة

صن تزو، كتاب فنّ الحرب

4. الخطـــــوة 8 : وضع الخطــة التنفيذيــة للحمــلات

لا يقتصر وضع الخطة التنفيذية للحملة على مجرد جدول للأنشطة، بل يستوجب أيضا تحديد جملة من الآليات والإجراءات التي تكفل تنفيذ الأنشطة ومتابعتها، وذلك بشكل مسبق ومخطط.

أ. آليــات التنسيــق والتشــاور وتوزيع الأدوار والمسؤوليــات

تتطلب المناصرة مشاركة واسعة للشركاء وأصحاب المصلحة/الحق، واستشارتهم حتى يكونوا مشاركين في اتخاذ القرارات واختيار الاستراتيجيات والتكتيكات بشكل منسجم ومتسق معهم. إن انحراف مسار المناصرة نحو قيادة سلطوية أو عمودية من طرف واحد يمكن أن يكون خطرا كبيرا على مجموعة المناصرة، حيث تجد نفسها معزولة، ويمكن أن تجد معارضة من طرف فاعلين من المفروض أن يكونوا من حلفائها، مما يضعف المصداقية، ويفتح أبوابا أمام المعارضين أو أمام صانعي القرار للتهرب من الاستجابة لموضوع المناصرة بدعوى أنه لا يحمل إجماعا.

من الضروري التفكير في آلية تنسيق وتشاور عملية وواقعية، والاتفاق مع مختلف الأطراف عليها، وعلى كيفية إدارتها واتخاذ القرارات فيها. كما أنه من الأساسي إشراك أوسع نطاق ممكن في صياغة استراتيجية المناصرة واعتمادها، وفي اعتماد وثيقة أرضية مشتركة تحدد مبادئ مجموعة المناصرة ومرجعيتها، وطرق التواصل والتنسيق والتشاور في ما بينها.

مثال : التحالف الوطني الجمعياتي لمناهضة العنف ضد النساء (تونس 2015-2017) الذي تولى مناصرة إصدار القانون الأساسي لحماية النساء والفتيات من العنف.

قام التحالف بوضع الآليات التالية :

- **سكرتارية تنفيذية**، متكونة من ممثلين وممثلات لستة من أعضاء التحالف الذين لديهم مشاريع ممولة لمساندة المناصرة. وهي مجموعة في الأساس تنفيذية، ولها أن تدعو حسب الضرورة أعضاء من الهيئة الموسعة عند الاقتضاء. وتجتمع كل أسبوعين، وترسل محاضر جلسات ملخصة للهيئة الموسعة وتستشيرها في القرارات الهامة التي لم تكن محل اتفاق في استراتيجية مجموعة المناصرة. وتستخدم السكرتارية في ما بينها مجموعة واتساب، والايمايل.
- **الهيئة الموسعة**، متكونة من رئيسات ورؤساء جمعيات أعضاء التحالف (20) وتشتمل على جمعيات تدير مراكز إنصات ووحدات استماع للنساء ضحايا العنف، وعدد من الجمعيات والشركاء.
  تجتمع الهيئة الموسعة مرتين في السنة لمتابعة الوضع، وتساهم في استشارة أصحاب المصلحة (النساء الناجيات من العنف). كما تقدم المشورة عند الاقتضاء. وتستخدم الهيئة الموسعة الايمايل في ما بينها.
- **التحالف**، ويتكون من حوالي 70 جمعية ومنظمة، ممضية على ميثاق التحالف وأرضيته، واعتمدت استراتيجيته بشكل رسمي، وتجتمع في لقاء سنوي لمتابعة تقدم مسار المناصرة. وتستخدم صفحة فايسبوك والايمايل.

بالرغم من عديد الصعوبات الداخلية والخارجية، والمخاطر الطارئة، نجح التحالف في أن يحقق استدامته إلى أن تم إصدار القانون عدد 58 لسنة 2017، ثم قرر في جلسته السنوية العمل من جديد على موضوع مناصرة جديد وهو متابعة تنفيذ القانون وإصدار الأوامر التنفيذية المرتبطة به. وحقق في 2020 إصدار الأوامر الحكومية اللازمة، بما فيها تكوين المرصد الوطني لمناهضة العنف المسلط على النساء، والذي تمت دعوة إحدى عضوات التحالف إلى ترؤسه، وعدد من العضوات ليكن ضمن مجلس إدارته.

ويرتبط القانون الشامل الذي عمل التحالف على مناصرته بمختلف مقاصد الهدف 5 وأهداف أخرى :

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال
- القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني
- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
- ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما
- القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية
- اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

إلا أنه يرتبط كذلك بعدد من الأهداف الأخرى (القضاء على الفقر، القضاء على الجوع، الصحة، التعليم، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الحد من أوجه اللامساواة، السلام والعدالة والمؤسسات القوية).

ب. وضع برنامج العمل التنفيذي

يمثل برنامج العمل التنفيذي تواصلا للخطوات السابقة، وتجيب كل خطوة على سؤال أساسي، و يجعلها البرنامج التنفيذي تطبيقا محددا في الزمن والمكان والدورية والموارد والمسؤوليات.

الهدف الفرعي	الاستراتيجيات	التكتيكات	الأنشطة
لماذا؟	كيف؟	ماذا؟	من - أين - متى؟

لذا، من الضروري أن يكون البرنامج تفصيليا ومحددا بالشكل الكافي، حتى تتمكن مجموعة المناصرة من تنفيذه ومتابعته بالشكل اللازم. كما يجب أن يكون البرنامج التفصيلي مشتملا على سيناريوهات بديلة متفق عليها مسبقا، حتى لا تجد مجموعة المناصرة نفسها مضطرة في حيز زمني ضيق أن تجد حلولا للمخاطر أو التغييرات، حيث أنه من المفترض أن يكون الجزء الأكبر منها قابلا للتوقع من خلال تحليل السياق وتحليل الفجوات في الخطوات السابقة.

مكونات البرنامج التفصيلي للتنفيذ :

- **النشاط** : ويكون بالضرورة متناسقا مع التكتيكات والفئة المستهدفة بالتغيير
- **الفئات المستهدفة** : تحديد الفئات الأساسية والفرعية مهم قصد القيام بما يلزم لضمان مشاركتها
- **عدد المستفيدين/ات** : ويمكن تفصيل العدد حسب الجنس، أو متغيرات مختلفة (مثال : ذوي إعاقة، سلك المحاماة، أعضاء من مجلس النواب، وزراء ووزيرات...)
- **دورية النشاط** : يومي، أسبوعي، شهري، مرة واحدة...
- **المدة** : يجب أن تكون المدة مراعية لطبيعة الفئات المستهدفة
- **المكان** : يستحسن اقتراح أكثر من مكان خاصة بالنسبة إلى الأنشطة الجماهيرية، أو التي تستدعي حضور شخصيات عامة، نظرا للمتغيرات الأمنية مثلا.
- **المسؤول(ة)** : يجب تحديد شخص (وليس جهة أو جمعية) لضمان وضوح المخاطب والمسؤول، وتحديد المسؤوليات. طبعا المسؤول(ة) يتولى التنسيق وإشراك مختلف الأطراف والفاعلين ذوي العلاقة بالنشاط، لكنه يبقى «المخاطب الوحيد» في المتابعة.
- **الموارد اللازمة** : يحبذ هنا وضع الموارد الهامة، في حين يمكن إعداد جدول خصوصي أو جذاذات لكل نشاط تفصل الموارد اللازمة، وتلك المتاحة والمطلوب توفيرها.
- **المخاطر/الفرص** : تحديد أهم المخاطر الممكنة (أمنية، سياسية، الطقس، ...) والفرص (مثال : وجود مؤتمر دولي، يوم عالمي، خبر محلي أو دولي ذي علاقة، اعتماد قانون، مناقشة ميزانية...).
- **البدائل** : سيناريوهات بديلة ممكنة في صورة تعذر تنفيذ النشاط، أو موقف رافض من الجهة المستهدفة أو حدوث طارئ.

ونظرا لأهمية دور الإعلام والاتصال في الحملات، يجب إدراج أنشطة للإعلام والاتصال، تساهم في تحقيق أهداف المناصرة.

البرنامج التفصيلي/ الخطة التنفيذية												
موضوع المناصرة :												
الهدف العام												
الهدف	الاستراتيجيات	التكتيكات	النشاط	المسؤول(ة)	الفئات المستهدفة	عدد المستفيدين/ات	الدورية	المدة	المكان	المخاطر/ الفرص	البدائل
الهدف الفرعي 1	استراتيجية 1	ت 1									
		ت 2									
		ت 3									
	استراتيجية 2	ت 1									
		ت 2									

ت. وضـــع إطـــار المتـــابعة والتقييـــم

تبقى مسألة المتابعة والتقييم من أهم نقاط ضعف حملات المناصرة، حيث قلّ ما تقوم مجموعات المناصرة بالتفكير مسبقا في ذلك، وتجد نفسها لاحقا في وضعيات غير مريحة.

يركز إطار المتابعة والتقييم على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية/النوعية، وعلى أنشطة تمكن مجموعة المناصرة بشكل دقيق من متابعة تقدم أعمالها، وتقييمها.

وتوضع المؤشرات بالنسبة إلى الأهداف الفرعية (وليس الأنشطة)، وفي علاقة بالاستراتيجيات والتكتيكات المعتمدة في الهدف. ويمكن الاقتصار على عدد محدود منها (من 1 إلى 4 على أقصى تقدير) هذا ويحبذ أن تكون المؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي.

	إطـــار المتـــابعـــة						
	المؤشر	طريقة المتابعة	دورية المتابعة	المسؤول(ة) على المتابعة	قيمة الانطلاق	قيمة الوصول	كيفية التثبت
الهدف العام							
الهدف الفرعي 1							
الهدف الفرعي 2							

كما يجدر وضع إطار التقييم نصف المرحلي والنهائي

	التاريخ	المدة	المسؤول(ة)	منهجية العمل	المشاركون/ات	المخرجات
التقييم نصف المرحلي						
التقييم النهائي						

وفي خلال التخطيط لإطار التقييم والمتابعة يمكن التفكير في أنشطة تمكّن من الاستعداد لذلك على غرار :

- توثيق معرض الصحف
- تصوير وتسجيل شهادات
- إعداد فيلم يوثق مختلف مراحل الحملة منذ التخطيط إلى التقييم
- إعداد sharegraphics و infographics يمكن نشرها على المنصات الإلكترونية

III. التنفيـــذ والمتـــابعة

1. الخطـــوة 9 : تنفيـــذ الحمـــلات

يتطلب تنفيذ الحملات بفعالية تخطيطا جيدا، ويقوم التخطيط الجيد على تحليل معمق لمختلف عناصر السياق والفاعلين في الخطوات السابقة. ولعل ما يميز تنفيذ حملات المناصرة عن غيرها هو ضرورة اعتماد المرونة والمتانة، إزاء أخطار وفرص وفرضيات ومتغيرات متحركة بسرعة.

ويمكن لمجموعة المناصرة أن تعدّ جذاذة تقنية لكل نشاط، يلخص خطواته ومخرجاته وأهم الرسائل الخصوصية، يتم توزيعها على مختلف الأشخاص القائمين على التنفيذ، ويساهم ذلك في ضمان تقسيم الأدوار بفعالية، وكذلك في أن يحافظ الجميع على الوجهة المشتركة من النشاط.

كما تتطلب مرحلة التنفيذ مواصلة جمع المعلومات والتواصل مع الحلفاء أو الفاعلين خاصة داخل المؤسسات المستهدفة أو ذات العلاقة (الحكومة، البرلمان، الوزارات، ...) قصد استباق الأزمات أو الأخطار أو الفرص التي من شأنها أن تعطل أو تسرع في مسار المناصرة.

وعادة ما يستلزم تنفيذ الحملات التنبه إلى أهمية دور الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي أثناء تنفيذ الحملة، مما يستوجب تخصيص شخص أو أكثر لتزويدها بالمعطيات والصور وتنسيق اللقاءات وإعداد المنشورات والبيانات الصحفية وغيرها من الأدوات.

2. الخطـــــوة 10 : متـــابعـــة الحمـــلات وتقييمهـــا

يمثل إطار المتابعة والتقييم عنصرا هاما في متابعة الحملات، إلا أنه من الأساسي عدم الاقتصار على الجداول والأرقام والمؤشرات، وآليات المتابعة المؤسسية (التقارير والاجتماعات).

وتتطلب المتابعة الفعالة فتح قنوات تواصل مع صانعي القرار و/أو الأشخاص القريبين منهم، قصد الوقوف على أية تغييرات تنبئ بتحقيق الأهداف الفرعية ونجاح الاستراتيجيات والتكتيكات، واستباق أي تغييرات ممكنة على الأوضاع. كما أن متابعة تفاعل الرأي العام ومختلف الفاعلين الذين تم تحديدهم يمكن أن يساهم في جعل مجموعة المناصرة أقرب إلى أصحاب الحقوق، وأقدر على التفاعل معهم.

ويمكن استخدام أدوات متنوعة للمتابعة، على غرار تحليل المحتوى content analysis (الإعلامي أو منصات التواصل)، مجموعات التركيز (focus groups)، لقاءات وحوارات مباشرة، وغيرها من الأدوات.

الملحق 1 : إشراك البرلمانـــات في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

يمكن أن يكون إشراك البرلمان استراتيجية قيّمة في جهود مجموعات المناصرة للتأثير ودعم تحقيق خطة عام 2030، وذلك من خلال عمل البرلمانات في سن القوانين، وتمرير الميزانيات، وضمان المساءلة مما يشكّل دورًا مؤثرًا في ضمان تنفيذ الحكومات بفعالية للالتزامات العالمية على المستوى الوطني.

1. **التشريع** : حسب النظام القانوني للبلد، قد تتخذ مقاربات تنفيذ التزامات الدولة حيال الخطة شكلًا رسميًا كقوانين أو تشريعات أو إرشادات كجزء من الاستجابة على مستوى السياسات والبرامج. وبغض النظر عمن يقوم بوضع وتقديم مشروع القانون، فإن البرلمان سينظر فيه قبل أن يصبح قانونًا وغالبًا ما يكون لديه سلطة التعديل أو رفض مشروع قانون بالكامل.

وفي الواقع، نادرًا ما يختزل التشريع السياسة الشاملة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه غالبًا ما يكون خطوة أولى أو مكونًا أساسيًا للعمل. ويمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الضغط من أجل اعتماد قوانين، وتعديل المقترحات أو سحبها من خلال حملات لخلق ضغط عام أو الضغط على البرلمانيين مباشرة. ويمكن للمجتمع المدني أيضًا إثراء المعرفة والمهارات بشأن القضايا المتعلقة بالتشريعات المعنية لمساعدة صانعي السياسات على ترجمة خطة 2030 إلى مقترحات تشريعية عملية.

2. **المسؤولية المالية** : يتطلب تحقيق خطة التنمية المستدامة من البلدان التركيز بشكل واضح على تمويل التنمية، وتقليص فجوات اللامساواة وانعدام العدالة، وضمان أن «لا أحد يبقى وراء الركب»، لذلك من الضروري أن يتم تمويل تنفيذها بشكل كاف وأن تتوجه الميزانيات المخصصة نحو تمويل الإجراءات التي تصل إلى المجتمعات الأكثر تهميشًا. وعلى هذا الأساس، يعدّ إجراء تحليل الميزانية (budget audit) التأثير على البرلمان فيما يتعلق بمراجعته للموازنة طريقة موجهة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3. **الرقابة** : تتطلب خطة التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات من جميع قطاعات المجتمع، إلا أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأكبر في ذلك. ويتطلب تطبيق أهداف التنمية المستدامة من الحكومات العمل في جميع مجالات السياسات العامة، وتحديد الأولويات واتخاذ خيارات صعبة. الوظيفة الرقابية للبرلمان هي وسيلة لمساءلة الحكومة عن فعالية تنفيذها لالتزامات أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن يستخدمها المجتمع المدني.

من المهم أن تكون مجموعة المناصرة واقعية في توقعاتها، حيث إن العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني تبقى معقدة، ومحكومة بسياقات مختلفة. كما أن كل وضعية تخضع لتوازنات خصوصية، فيمكن أن تكون العلاقة بين الفاعلين في المجتمع المدني والبرلمانيين أو الحزب مختلفة تمامًا من علاقة إلى أخرى، لذا فإن الاستراتيجيات التي تعمل في موقف ما لن تعمل بالضرورة في الحالة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياق الاجتماعي والسياسي والقانوني يصنع الفارق في طبيعة ونطاق العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والبرلمان.

لاستثمار أفضل للفرص وتقليص المخاطر، من المهمّ في العمل مع البرلمانات :

- بناء تحالفات وشبكات واسعة لتركيز الجهود
- بناء علاقات احترام متواصلة مع النواب والأحزاب
- الاستعداد الجيد على مستوى الحجج والبراهين
- إعداد مقترحات وبدائل وقبول مبدأ التفاوض
- فهم الديناميكيات السياسية داخل البرلمان

ويمكن استخدام عدد من الأدوات، ذات الخصوصية البرلمانية وخاصة :

- **جلسات الاستماع العامة** : وهي جلسات تنظمها اللجان البرلمانية حول مواضيع محددة وتستشير فيها عددا من الفاعلين أو المختصين في مجال ما. ويمكن لمجموعات المناصرة أن تشارك في هذه الجلسات قصد تقديم رأيها ومقترحاتها.

- **اجتماعات اللجان القارة أو الخاصة** : يمكن لمجموعات المناصرة طلب حضور الجلسات العامة التي تعقدها اللجان، ويمكنها بشكل غير رسمي أن تناقش البرلمانيين والأحزاب وأن تفتح معهم حوارا حول تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، وإدماج منظور النوع الاجتماعي فيها.

- **اللقاءات غير الرسمية** : يمكن لمجموعات المناصرة (حسب سياق البلد والنظام الداخلي للبرلمان) أن تتواجد في الفضاءات العامة للبرلمان، وعقد لقاءات غير رسمية مع النواب والكتل والأحزاب. كما يمكن لمجموعات المناصرة دعوتهم لحضور أنشطة واستغلال ذلك لفتح الحوار.

- **مقابلة النواب في جهاتهم/محافظاتهم الأصلية** : عادة ما يكون نواب البرلمان في جهاتهم ممثلين في عدد من الهياكل الجهوية، ويمكن استغلال تواجدهم فيها لتسليط الضوء على موضوع دور البرلمان في تنفيذ أجندة 2030.

- **آليات الرقابة البرلمانية** : التنسيق مع نواب أو كتل أو أحزاب لطرح أسئلة شفاهية أو مكتوبة على أعضاء الحكومة، أو حتى مطالبة الحكومة بجلسة مساءلة. ويمكن في هذا الغرض تزويد البرلمانيين بالحجج والأدلة والبراهين المبنية على البحوث.

يهدف إشراك البرلمانات إلى التوصل إلى تغييرات يمكن أن تتمحور حول :

- قيام عدد من النواب بمبادرة تشريعية (قانون) في إطار تنفيذ أجندة التنمية المستدامة و/أو متابعتها،
- الحصول على مصادقة البرلمان على مشروع قانون مقدم من السلطة التنفيذية،
- استخدام البرلمان أو عدد من النواب لصلاحيات الرقابة على السلطة التنفيذية، في مجال تنفيذ أجندة التنمية المستدامة و/أو متابعتها.

ويتطلب ذلك أساسا :

- ربط صلات بمختلف الكتل البرلمانية،
- تحديد مواقف الكتل البرلمانية والنواب للوقوف على الحلفاء والمعارضين (سواء عبر برامج أحزابهم ومواقفها الرسمية، أو تصريحات النواب، أو تصويتهم على القوانين في مواضيع ذات علاقة)،
- إنتاج أدوات مناصرة متناسبة مع طبيعة البرلمان (ورقات سياسات، ملخصات تنفيذية، براهين علمية وبيانات موثوقة)،
- ربط الصلة بإدارة البرلمان.

الملحق 2 : ورقات السياسات أو موجز السياسات

ما هو موجز السياسة؟

موجز السياسة هو مستند يطرح **مشكلة واحدة ويقدم سياسة محددة بديلة أو مسار عمل لحل المشكلة أو التقليص منها.**

الهدف الإجرائي من موجز السياسة هو **إقناع جمهور محدد** لديه سلطة اتخاذ القرار باعتماد **بديل سياسي إجرائي يدخل في دائرة اختصاصه** بما يساهم في حل المشكلة.

موجز السياسة أداة للتأثير، تستهدف صانعي القرار بشكل نهائي، ولكنها تستعمل للمناصرة من خلال حشد تأييد المؤثرين على صانعي القرار النهائي، في إطار أهداف المناصرة الخاصة بالمنظمة أو مجموعة المناصرة.

ماذا يميز موجز السياسة عن الأنواع الأخرى من الأعمال البحثية؟

يتميز موجز السياسة بثلاثة خصائص فريدة :

1. موجز السياسة يركّز بشكل استراتيجي على إقناع الجمهور المستهدف من صانعي القرار، لذا يجب أن تركّز على مشكلة ومجال تدخل واختصاص صانعي القرار المتوجه لهم. كما يجب أن تشتمل على حجج وبيانات ومعلومات موثوقة يعرفها الجمهور المستهدف بالفعل، وإضافة أفكار ومعلومات لا يعرفونها عن المشكلة. وعلى مستوى الشكل، يجب اعتماد لغة وأفكار وأدلة ورسالة وتصميم متماشي مع الجمهور المستهدف ودرجة معرفته بالمشكل.

   ويراعى في ورقة موجز السياسات أن تكون :

   - مقتصرة على مشكلة واحدة ومحددةً جدا؛
   - موجزة بحيث يكون حجمها ما بين 5–8 صفحات، أو ما لا يزيد عن 3000 كلمة.

2. موجز السياسة هو عمل مهني وليس أكاديمي، ولا يشمل موجز السياسة مناقشة عن المنهجية أو الأبعاد النظرية للمشكلة. في المقابل، يجب أن يقدم وجهة نظر المنظمة أو مجموعة المناصرة حول المشكلة والحلول المحتملة أو البدائل القائمة على الأدلة التي تم جمعها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستخدم موجزات السياسة لغة واضحة وبسيطة ومباشرة ويجب أن تتجنب المصطلحات الفنية والمتخصصة.

ولأن موجزات السياسة ذات طبيعة احترافية، يجب أن تكون أيضا :

- **مفهومة** : يجب أن يقدم موجز السياسة حججا واضحة المعالم وسهلة المتابعة
- **سهلة الوصول للمعلومات** : يجب التأكد من سهولة استخدام موجز السياسة وذلك عن طريق استخدام عناوين وصفية واضحة وعناوين لتوجيه القارئ
- **عملية وممكنة** : تُعد موجزات السياسة العامة عملية المنحى ويجب أن تقدم حججا تستند إلى ما يحدث فعليا في الواقع، وتوصيات واقعية قابلة للتنفيذ

3. يستند موجز السياسة على الأدلة : يتوقع الجمهور المستهدف من موجز السياسة حجة منطقية وسيكون أكثر اقتناعا بالحجج المدعومة بالأدلة. يجب على كاتب موجز السياسة المتخصص بالسياسات تجنب تقديم الآراء على أنها حجج أو أدلة.

طـرح المشكلـة داخـل موجـز السيـاسـة

يقدم موجز السياسة الفعال حلولا ناجعة لمشاكل يمكن معالجتها على مستوى صانعي السياسات. لذا، من الضروري تحديد المشكلة والعوامل التي تساهم في تكوينها بأكبر قدر ممكن من الدقة للتمكن من حلها من خلال عمل سياسي (تحليل سببي).

على سبيل المثال، كتابة موجز سياسة عن موضوع العنف المسلط على الأطفال هو أمر مغري ولكنه غير ممكن بسبب رحابة الموضوع وتعدد تفريعاته ومجالاته واستحالة تغطيته في موجز سياسة، لذا، وعوضا عن الكتابة عن موضوع العنف بالكامل يمكن اختيار أحد أبعاد المشكلة، على غرار ضعف آليات التوعية في مجال حماية الأطفال، أو ضعف تغطية مؤسسات الحماية للأطفال الضحايا، أو ضعف آليات التعهد النفسي بالضحايا... والعوامل المحددة التي تعمقها من أجل اقتراح سياسات بديلة فعالة.

كيف يتم تقديم القضية للجمهور المستهدف؟

الهدف من تقديم القضية للجمهور المستهدف هو توفير مسار مباشر لفهم المشكلة وإبراز مواطن الخلل في الوضع الحالي واعتماد السياسة المقترحة. لذا، من الضروري النظر في أكثر الأسئلة إلحاحا ومحاولة الإجابة عليها بشكل استباقي. فيما يلي بعض الأسئلة الإرشادية المفيدة :

1. ما هي المشكلة؟ تقديم هذا المشكلة بأوضح العبارات الممكنة سيساعد على ترسيخ فهم الجمهور المستهدف للمشكلة وإعدادهم لفهم معلومات أكثر تعقيدا في المراحل اللاحقة من الموجز. يجب أن تكون كل المعلومات مضمنة في الموجز مترابطة بسهولة وبوضوح بالمشكلة؛

2. ما هو نطاق المشكلة؟ من المفيد جدا توضيح حجم مشكلة بمصطلحات ملموسة. وفي هذا يجب الإجابة على أسئلة مثل هل المشكلة دولية أم إقليمية أم وطنية أم محلية؟ كم عدد الأشخاص الذين يؤثرون فيها وعدد المرات التي يتأثرون بها؟ كما أن تقديم البيانات والإحصاءات هنا مفيد للغاية؛
3. من هم أصحاب المصلحة؟ من المهم تحديد المجموعة الأساسية المتأثرة بالمشكلة من أجل إضفاء وجه لمسألة السياسة. وهذا يمكن أن يجعل المشاكل أكثر واقعية بالنسبة إلى صانعي السياسة الذين يهتمون بدوائر محددة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مشاكل السياسة غالباً ما تتضمن شبكة معقدة من أصحاب المصلحة، ويجدر اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في هذا الجانب.

على سبيل المثال، مشكلة ضعف آليات وقاية الأطفال والمراهقين من الإدمان والسلوكيات الخطيرة في الإطار المدرسي والمجتمعي، في حين أن الأطفال أنفسهم قد يكونون الفئة الأساسية المتأثرة، فإن العديد من الأشخاص الآخرين سيتأثرون أيضا بالمشكلة، منهم على سبيل المثال، والديهم ودافعي الضرائب وغيرهم.

كما يجدر التأكيد على الفئات الأكثر عرضة للتهديد من المشكل، على غرار حاملي الإعاقة، المتسربين من التعليم الخ...

مـا هـو هيكـل موجـز السيـاسـة؟

يمكن أن تختلف ملخصات السياسات فيما بينها، إلا أنها غالباً ما تتضمن الأقسام التالية :

1. **العنوان** : يجب أن يكون عنوان موجز السياسة مقنعا، واضحا، جاذبا للقارئ وذي صلة بالموضوع،
2. **الملخـص التنفيـذي** : الملخص التنفيذي هو جزء مهم وغالبا ما يتم صياغته في آخر مسار تصميم الموجز. ويقدم الملخص التنفيذي موجزا لمحتوى الورقة ويهدف إلى إقناع المتلقي بأن الموجز يستحق مزيدا من التعمق. الملخص التنفيذي مهم بشكل خاص للجمهور الذي قد لا يكون في كثير من الأحيان لديه وقت للتعرف على محتوى الورقة. يجب ألا يتجاوز الملخص التنفيذي فقرتين ويجب أن يجيب بإيجاز على الأسئلة التالية؛

   - ما هي المشكلة التي سيتناولها موجز السياسات؟
   - ماذا يجب تغييره النهج الحالي؟
   - ما هي توصياتك العملية؟

3. **السيـاق ونطـاق المشكلـة** : يجب أن يقنع هذا العنصر من موجز السياسة الجمهور المستهدف بوجود مشكلة حالية وعاجلة تتطلب الاهتمام والعمل. إن سياق المشكلة وأهميتها هو لبنة البناء الأساسية للأجزاء اللاحقة من موجز السياسة.

من الضروري أن يقدم هذا القسم تعريفًا واضحا وموجزا للمشكلة، ويتضمن :

- **بيان مشكلة**

  - ماهي المشكلة؟
  - على من تؤثر المشكلة؟
  - ما هو حجم المشكلة ونطاقها؟

- **العوامل المساهمة**

  - ما هي جذور المشكلة؟
  - هل هناك عوامل تؤدي إلى تفاقم المشكلة أو تحسينها؟

- **آثار السياسة**

  - لماذا يجب علينا معالجة هذه المشكلة؟
  - لماذا يجب معالجة المشكلة الآن؟

4. **نقد النهج الحالي** : في هذا القسم من موجز السياسة، يجب على محللي السياسة أن يوضحوا أوجه القصور في النهج الحالي المتبع تجاه المشكلة وأن يقدموا أسباب الحاجة إلى الاصلاح وأين تحديدا يجب أن يحدث هذا الإصلاح؟
لضمان المصداقية، من المهم الاعتراف بمجموعة متنوعة من الآراء في مناقشة القضية.
قد يكون من المفيد النظر في الأسئلة الإرشادية التالية :

   - ما هو النهج الحالي للمشكلة؟
   - لماذا فشل النهج الحالي؟
   - أي عنصر تحديدا هو الفاشل؟ كيف فشل؟
   - ماذا سيحدث إذا لم نصلح النهج الحالي؟

5. **بدائل السياسة العامة** : في هذا القسم فرصة لتقديم بدائل مقترحة للسياسات، أو خيارات أخرى لمعالجة المشكلة.

يجب أن تكون عادلة ودقيقة ومدعومة بالأدلة والبيانات، ومرتبطة بتعريف المشكلة. يسعى هذا القسم إلى إقناع القراء بأن الإجراء السياسي المقترح في الموجز هو الأكثر قبولا.

مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- هل جذور المشكلة تمثل نقاط دخول محتملة لحل المشكلة أو تخفيفها؟
- ما هي السياسات العامة التي يمكن اعتمادها لمعالجة المشكلة؟
- ما هي المعايير الأكثر أهمية لنا في حل المشكلة؟ ما هي القيم المستخدمة لتقييم نتائج السياسة؟
- ما الذي نحاول أن نحققه؟

6. **توصيات السياسة** : يحتوي هذا القسم على شرح مفصل للخطوات الملموسة والقابلة للتنفيذ والموصى بها لمعالجة قضية السياسة.

عند كتابة هذا الجزء من موجز السياسة، يجدر التفكر في :

- من هم صانعو السياسات وصناع القرار الذين يمكن التعاون معهم لتحقيق توصيات موجز السياسة، على وجه التحديد؟
- ما هي الأهداف التي ترغب في تحقيقها؟
- هل توصيات سياستكم محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة؟
- ما هو الجدول الزمني لتنفيذها؟

قد يتضمن هذا القسم أيضا فقرة ختامية لتأكيد أهمية اتخاذ الإجراءات وحث الجمهور على اتخاذ توصياتك

7. **الملاحق** : إذا كان ذلك ضروريا ومفيدا وملائماً، فقد يتم تضمين ملحق لتوفير مزيد من الدعم أو البيانات أو الأدلة.

8. **المصادر والببليوغرافيا** : على الرغم من أن الموجزات السياسية ليست أكاديمية، إلا أنه من المهم إدراج مصادر للبيانات أو المعلومات المستخدمة. وهذا أمر هام للشفافية والمصداقية، ولكنه أيضا فرصة لقيادة الجمهور لمزيد من القراءة حول هذه القضية.

المصـــادر والببليـــوغرافيـــــا

- تقرير تنمية المرأة العربية السادس «المرأة العربية وأجنـدة 2030 في الإعـلام المحلي»، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر والأجفند – 2017
- تقرير تنمية المرأة العربية السابع «المساواة بين الجنسين وأجندة 2030 دور المجتمع المدني والإعلام» مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر والأجفند – 2019
- POWER LESSONS : Women's Advocacy and the 2030 Agenda, International Women's Health Coalition

  https://iwhc.org/resources/power-lessons-womens-advocacy-2030-agenda/.
- قوة الأرقام: مراجعة نقدية للأهداف الإنمائية للألفية للتنمية البشرية ونظرة عـامة علـى حقـوق الإنسـان، الاسكـوا

  http://sakikofukudaparr.net/wp-content/uploads/2016/06/Power-of-Numbers-A-critical-Review.pdf
- دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعـام 2030، الاسكـوا

  https://www.unescwa.org/ar/publications
- اسراء جبريل رشاد مرعي – المركز الديمقراطي العربي، المجتمع المدنى ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في إطار محاور استراتيجية 2030.

  https://democraticac.de/?p=35428
- إعلان الأمم المتحدة بشأن الفهم المشترك للنهج القائم على حقوق الإنسان للتعاون من أجل التنمية

  https://ar.unesco.org/human-rights/hrba
- المبادئ التوجيهية لدمج التدخلات في العنف القائم على النوع الاجتماعي في العمل الانساني : الحد من المخاطر، وتعزيز الصمود والمساعدة على التعافي، 2015، IASC

  https://interagencystandingcommittee.org/system/files/legacy_files/GBV%20Guidelines%20Arabic.pdf
- دليل 7 خطوات للمناصرةحول حقوق النساء، مركز كوثر، 2019

  https://bit.ly/3aYIUOt
- مؤشر النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2019

  https://data.em2030.org/2019-sdg-gender-index/explore-the-2019-index-data/

- منهجية الخمس خطوات لإستراتيجيات فعالة، برنامج التكتيكات الجديدة لحقوق الإنسان

  https://bit.ly/3gWbBPW

- ACT 2015.Boite à Outils de la Stratégie de Plaidoyer
  https://www.childrenandaids.org/sites/default/files/2018-11/ACT%202015%20Boite%20%C3%A0%20outils%20de%20la%20strategie%20de%20plaidoyer

- AWID. (2004). Intersectionality: A Tool for Gender and Economic Justice.

- Banque Mondiale. (2013).
  https://www.awid.org/publications/intersectionality-tool-gender-and-economic-justice

- Gosling L., Cohen D., (2007). Manuel du participant : Question(s) de plaidoyer – Aider les enfants à changer leur monde. Save the Children International.
  https://resourcecentre.savethechildren.net/sites/default/files/documents/7033.pdf

- CIEH. Élaboration d'une stratégie de plaidoyer : neuf questions-clefs
  http://www.cieh.org/assets/0/72/998/1022/1046/1086/c7390468-f8a2-4ee7-a3b1-d6fb090afc37.pdf

- Jim Schultz: Strategy Development: Key Questions for Developing an Advocacy Strategy
  http://www.socialserviceworkforce.org/system/files/resource/files/Global-Advocacy-Toolkit.pdf

- Julia Coffman (2009). A User's guide to Advocacy Evaluation Planning. Harvard Family Research Project.
  https://www.councilofnonprofits.org/sites/default/files/documents/UserGuideAdvocacyEvaluationPlanning.pdf

  Ritu R.Sharma .An Introduction to Advocacy , Training Guide. SARA /AED Advocacy Training Guide.
  http://wikiciv.org.rs/images/8/89/An_Introduction_to_Advocacy.pdf

- Straight to the point: setting advocacy priorities. Pathfinder International; 2011
  (www.pathfinder.org/publications-tools/Straight-to-the-Point-Setting-Advocacy-Priorities.html

- Participatory advocacy: a toolkit for VSO staff, volunteers and partners. London: VSO; (2009).
  www.vsointernational.org/Images/advocacy-toolkit_tcm76-25498.pdf

- CARE International (2014).Manuel de Plaidoyer
  https://www.careinternational.org/files/files/Manuel%20de%20Plaidoyer%20de%20CARE%20International.pdf

- Boite à outils du plaidoyer participatif pour les VSO
  http://www.vsointernational.org/Images/advocacy-toolkit_tcm76-25498.pdf

- OMS. Partenariat pour la santé de la mère, du nouveau-né et de l'enfant (PMNCH)
  https://www.who.int/pmnch/fr/

- OMS. Consensus pour la santé de la mère, du nouveau-né et de l'enfant
  https://www.who.int/pmnch/knowledge/publications/2009_mnchconsensus/fr/

- ONU Femmes (2018). Référentiel destiné aux jeunes sur le plaidoyer et l'atteinte de l'égalité des sexes à l'horizon 2030
  http://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2018/10/advocacy-toolkit

جميع الحقوق محفوظة

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث- كوثر

العنوان : ص.ب 105 حي الخضراء - تونس
الجمهورية التونسية

الهاتف : 511 790 71 216 +
الفاكس : 002 780 71 216 +

www.cawtar.org
http://www.cawtarclearinghouse.org
cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org
https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
https://www.youtube.com/channel/UCiivSHG0eUfeb7yamv5pD3yw
https://twitter.com/CAWTAR_NGO